2016 Volume: 6 Issue : 2Journal Of Babylon Center For Humanities Studies
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

# التجارة العراقية ١٩٢١-١٩٥٨
## دراسة تاريخية

# Iraqi Trade 1921-1958
## Historical Study

م. م نادية جاسم كاظم الشمري
مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

Nadia Jassim Kadhim Al-Shammari
Babylon Centre for cultural, historical Studies

Email البريد الالكتروني : m.nadia@uobabylon.edu.iq

**Keywords**: Humanities , Modern History.

**الكلمات الدلالية** : دراسات إنسانية، تاريخ حديث .

**How To Cite This Article**

Al-Shammari ،Nadia Jassim Kadhim, Iraqi Trade 1921-1958 (**Historical Study**) ,*Journal Of Babylon Center For Humanities Studies*, Year :2016,Volume:6,Issue:2.

**كيفية اقتباس البحث**

الشمري ،نادية جاسم كاظم، التجارة العراقية ١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، السنة :٢٠١٦ ، المجلد : ٦ ، العدد : ٢.

**This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution- NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

هـذا البحـث مـن نـوع الوصـول المفتـوح مـرخص بموجـب رخصـة المشـاع الإبـداعي لحقـوق التـأليف والنشـر ( Creative Commons Attribution ) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

**Abstract**

The study showed that trade represents a vital artery that connects the Iraqi economy, the economies of countries in the world and represented the phenomenon of the trade imbalance problem is evident in the structure of the Iraqi economy during the period of the twenties of the twentieth century, was the deficit and the clear distinction between the value of import and export, and we found out the underlying causes of this phenomenon, which is the novelty of the State First, inexperience apparatus specialized management, and lack of infrastructure Secondly, backwardness in agricultural and industrial production and characterized Iraq's foreign trade control of Britain on the import and export of Iraq and to him, then India and the rest of the other countries, and included most of Iraq's imports from Britain fabrics, cotton and woolen and silk types, machinery and materials construction, were either India imports include coffee, tea, soap, either Iraq's exports are limited in the major agricultural production goal of Baltimore, and livestock production goal of hides and wool.

**المقدمــة**

تمثل التجارة وخصائصها الاساسية واقع الاوضاع والظروف السائدة في القطر العراقي ، وانعكاساً لواقع التطور الاقتصادي والاجتماعي، اذ انها تشكل موردا ماليا بامكان الدولة استثماره بالشكل الصحيح وفق تنظيم وتخطيط اقتصادي مسبق ، وتحتل التجارة دورا هاما في الاقتصاد العراقي وينعكس هذا الدور الهام في عدد من المجالات المهمة أهمها تأثيرها في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تتطلبه من توفر العملات الأجنبية اللازمة لتمويل استيراد السلع الإنتاجية ، علاوة على ذلك الدور الكبير الذي تلعبه في تحديد حجم الانتاج والدخل والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات، علاوة على ذلك تمثل التجارة الخارجية الشريان الحيوي الذي يوصل الاقتصاد العراقي باقتصاديات الدول الأخرى ومن هنا تأتي اهمية دراسة التجارة العراقية من ١٩٢١–١٩٥٨ وما حدثت من تحولات سياسية واقتصادية اثرت على الواقع العراقي من جهة وانعكاساتها على الدول العالمية من جهة اخرى(١).

**المبحث الاول : التجارة العراقية ١٩٢١–١٩٣٣**

اعتمد التطور الاقتصادي في العراق على تطوير تجارة التصدير للمنتجات الزراعية بحكم كون العراق من الاقطار ذات الاراضي الواسعة والتربة الغنية والمناخ الملائم لزراعة المحاصيل الزراعية وخصوصا الحبوب منها ، ولقد أثرت ظروف الحرب العالمية الاولى على مستوى صادرات العراق بشكل كبير ، اذ توقفت تجارة التصديرفيه بشكل ملحوظ جدا وذلك بسبب النقص في وسائل النقل وعدم توفر البواخر التجارية اضافة الى المخاطر التي كانت تحيط بالطرق التجارية ، كما ان ظهور الطلب الواسع والجديد لجيش الاحتلال البريطاني على المواد الغذائية المحلية والتي كان جزء وله الدور في تخفيض التصدير وكانت صادرات العراق خلال تلك الحرب قد اقتصرت على تصدير التمور والصوف فقط ، وبانتهاء الحرب العالمية الاولى وتأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ عادت تجارة التصدير الى الازدهار وبشكل كبير عام ١٩٢١ وقد ركزت الحكومة العراقية على تطوير النقل النهري في دجلة والفرات مما ساعد على انتعاش التجارة نسبيا وتشجيع المزارعين على التوسع في الزراعة لإغراض التصدير بعد ان كان الانتاج مرتبطا بشكل أساس بحاجات السوق المحلية بالدرجة الاولى وبالامكانات المحدودة للتصدير بحكم ارتفاع اسعار النقل النهري كما يلاحظ انه في الفترة التي اعقبت تشكيل الحكومة العراقية ازداد الوعي العام باهمية الخزن وانشاء المخازن للحبوب مما ساعد على تحسين ظروف التجارة الداخلية والخارجية (٢).

واتسم الاقتصاد العراقي في بداية العشرينيات من القرن العشرين بانه اقتصادا متخلفا ، اذ انه اقتصادا وحيد الجانب ويعتمد بصورة اساسية على النشاط الزراعي من حيث قوة العمل الموظفة فيه اولا ومن حيث نسبتها الى الدخل القومي ثانيا ، فضلا عن انه امتاز بدائيا باساليبه ودوافعه منذ اقدم الازمنة وهي التي تستخدم في عمليات الانتاج والتسويق (٣). وعلى الرغم من اهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي الا انه ظل يعاني من التخلف كنظام الملكية وتخلف وسائل الانتاج ، فضلا عن السمة الذي اتصف بها وهي " التبعية الاقتصادية "، فقد عمقت السياسة البريطانية التناقضات بين القوى

الاجتماعية في العراق ، وعملت على تحويل الاقتصاد العراقي الانتاجي الى اقتصاد استهلاكي ، وقامت بتصدير رؤوس الاموال والاستثمارات ، فضلا عن تأسيس البنوك وتقديم القروض لكي تضمن جعل العراق سوقا للبيع وتابعا يزودها بالمواد الاولية الخام [٤] .

ومنذ الاحتلال البريطاني للعراق سيطرت الشركات البريطانية على التجارة الخارجية العراقية سيطرة تامة رافقها انعدام المنافسة الاوربية وتحطيم التجارة الوطنية فقد جاء تقرير البنك الشرقي البريطاني ردا على الاوساط المطالبة بانسحاب الجيوش البريطانية من العراق في عام ١٩٢١ قائلاً : " ان شركاتنا تستحوذ على اكثر من عشرة ملايين باون من المستوردات العراقية ، والاخرى تلعب الدور الاكبر في صادارت العراق التي نتوقع ان تأخذ بالازدياد ، ثم ان شركات الشحن البريطانية تنقل هذه التجارة وتلك ، واخيرا فان البنوك البريطانية تمول كل تجارة العراق الخارجية " ،ولقد كان للاحتلال ثم الانتداب البريطاني ان اخضع العراق لسياسة الباب المفتوح الذي كان مبادرة اطلقتها الولايات المتحدة الامريكية عام ١٨٩٩، الامر الذي ادى الى عرقلة التكوين للاقتصاد العراقي ، اثر اصرار تلك الدول العظمى وفي مقدمتها بريطانيا في ايجاد سوق لمنتجاتها في العراق الذي كان عاجزا عن مكافحة هذه السياسة ، وادت الى شل قوة المساومة لدى العراق مع البلاد الاخرى وتنظيم تجارة الاستيرادوالتصدير ،وكانت لتلك السياسة اثر كبير في تأخر الصناعة العراقية [٥].

ان هذه السياسة وغيرها من المصالح الغير معلنة جعلت بريطانيا تفرض هيمنتها على العراق، وتفرض القوانين والانظمة والاتفاقيات عليه فقد كان الحاكم الملكي هو المرجع الاعلى للادارة المالية في عام ١٩٢٠ ، وكان يمارس سلطته في الصرف والجباية بواسطة السكرتير المالي وسكرتير الواردات ، والسكرتير التجاري الذي انيطت به ادارة الكمارك.

مثلت ظاهرة اختلال الميزان التجاري مشكلة واضحة في بنية الاقتصاد العراقي خلال النصف الاول من الانتداب ، فكان العجز واضحا بين قيمة الاستيراد والتصدير ويمكن بيان الاسباب الاساسية لهذه الظاهرة التي تتمثل بحداثة الدولة اولا ، وقلة خبرة اجهزتها الادارية المتخصصة، وافتقارها للبنى الاساسية ثانيا والتخلف في الانتاج الزراعي والصناعي ومن متابعة حالة الميزان التجاري يتضح وجود ميزان تجاري غير ملائم كل عام وبدون استثناء ويلاحظ نسبة العجز فيه الى مجموع تجاري الاستيراد والتصدير كانت في حدها الاقصى (٥٦%) في عام ١٩٢٠ ، ثم هبطت باطراد حتى بلغت حدها الادنى في عام ١٩٢٦ بنسبة ٣٩%، باستثناء اعوام قليلة زادت عن الحد الاخير ، والجدول الاتي يوضح الوضع المالي للعراق في ظل النصف الاول من الانتداب البريطاني ( وبحساب الروبيات) [٦] :

| العام | المصارفات | الواردات | النقصان | الزيادة |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٢١-١٩٢٢ | ٥٧٢ , ١٣ | ٥٢٨ ,٢٥ | ٤٣,٨٨ | ..... |
| ١٩٢٢-١٩٢٣ | ٤٨٥,٨٢ | ٤٧٤,٦٧ | ١١,١٥ | ..... |
| ١٩٢٣-١٩٢٤ | ٤٢٤,١٦ | ٥٠٩,٤١ | ..... | ٨٥,١٥ |
| ١٩٢٤-١٩٢٥ | ٤٦٤,٨٥ | ٥٢٧,٣٣ | ..... | ٦٢,٤٨ |
| ١٩٢٥-١٩٢٦ | ٥١٣,٣٨ | ٥٨١,٠٢ | ..... | ٦٧,٦٤ |

ويعود هذا العجز الى عوامل يمكن اجمالها بما يأتي:

اولاً : تضاؤل القوة الشرائية بسبب هبوط النفقات العسكرية والسياسية وسحب جزء من المتداول ببيع المخلفات الاجنبية، وضخامة عجز الميزان التجاري.

ثانياً : تزايد التصدير بتضاؤل استهلاك الجيوش الأجنبية للمنتجات المحلية، بعد فراغها اثناء الحرب العالمية الاولى ، وتضاؤل عدد القوات الاجنبية التي كانت تستهلك جزء منها، وكثرة مبيعات هذه القوات في السوق المحلية.

ثالثاً : رداءة المواسم الزراعية وهلاك الحيوانات بسبب سوء الاحوال الجوية او الفيضانات او تفشي الاوبئة الزراعية والحيوانية ، وقد كان ذلك ملحوظا بصفة خاصة خلال عامي ١٩٢٥-١٩٢٦ حيث تحول تصدير الحبوب الى استيرادها.

وامتازت تجارة العراق الخارجية خلال الاعوام (١٩٢٠-١٩٢٦) بسيطرة بريطانيا علىها استيرادا وتصديرا، وتمثلت معظم استيرادات العراق من بريطانيا على الاقمشة القطنية والصوفية والحريرية بانواعها ، والآلات ومواد البناء، اما صادرات العراق الرئيسية تنحصر في الانتاج الزراعي المتمثل بالتمور، والانتاج الحيواني المتمثل بالجلود والاصواف .

وقد اشارت معظم المصادر التاريخية ان صادرات العراق من التمور كانت تغطي (٨٠%) من الطلب العالمي عليها . وكان العنصر المهم في تجارة العراق هي تجارة المرور مع ايران (الترانيست) ، ومن النقود التي ينفقها الزوار الاجانب للاماكن المقدسة العراقية والتي تؤلف صنفين من الاصناف غير المنظورة التي قد يشار اليها حين يتم احتسابها، وكانت تجارة المرور الايرانية تشمل بصفة رئيسة السكر والشاي والسلع الاخرى المصنفة [٧]. وكانت قيمة اكبر بضاعة في تجارة الترانسيت هي السجاد والاقمشة ،والشاي والمعادن والمكائن والآلات ،واخيرا الفواكه الجافة، اما الدول التي تشتغل بتجارة التوسط فهي ايران اولا ونسبتها (٢٩,٧٦%) ،ثم الهند ونسبتها (١٣,١٠%) ثم سوريا- تركيا- بلجيكاوامريكا وغيرها من الدول[٨].

وقد ذكرت البعثة المالية البريطانية في الربع الاول من القرن العشرين : " ان البلد يعتمد في المزيد من رخائه على تجارة المرور مع بلاد فارس ،التي تعد بغداد مركزا وسوقا رئيسا لها ،ونحن نقدر بان حوالي النصف من الرأسمال المستثمر ، ومن الارباح الناجمة عن التجارة ، كانا يستثمران ويتم الحصول عليها من تلك التجارة ". وفي الوقت نفسه الذي اغلقت فيه مسالك التجارة الفارسية مع روسيا ، وكان العراق قد ربح من وراء ذلك ربحا كبيرا ، بعد ان قام العراق في عام ١٩٢٤ بتقليص الرسوم الكمركية على تجارة المرور من نسبة واحد في المائة الى نصف في المائة [٩].

واتبعت بريطانيا وملك العراق فيصل الاول (١٩٢١-١٩٣٣)سياسة دعم العشائر العراقية من المعونات والهدايا النقدية وقد طبق هذا الاسلوب مع رؤساء العشائر الرحل ففي عام ١٩٢٦ تلقى عجيل الياور الشيخ الاعلى العشيرة شمر مبلغا قدره (١,٦٨ لك ما يعادل١٢,٦٠٠دينارا) ، وتلقى فهد بن حنظل من العنزة مبلغا نحو (١,٤٤الك ما يعادل١٠,٨٠٠دينارا) مقابل خدمات مقدمة وكمكافاة على حمايتها للطرق البرية، كانا هما يهددانها ويجعلانها خطرة ، كما سمح المندوب السامي البريطاني وبشكل مؤقت لشيوخ عشائر شمر باستيفاء (الخوة ) التي تعني في العراق ضريبة تدفعها العشائر والقوافل التجارية التي تدخل ديرة العشيرة طوعا او كرها ، وبالنسبة للعشائر تمثل مقدار معين من الاغنام او النقود ، وكذلك بالنسبة للقرى التي فرضت عليها دفع كميات معينة من الحبوب من (٢-٩) طغارت سنويا، وتدفع جمعيها الى شيوخ ليتقاسموها فيما بينهم وكل حسب نصيبه، وكانت هذه الضريبة تفرض من قبل المشايخ على القوافل التجارية المتجهة نحو سوريا ، كما تمتع رؤساء العشائر الحائزين على الاراضي على امتياز اخر هو اعفائهم من ضريبة الاملاك[١٠].

شهدت التجارة العراقية عام ١٩٢٧ تقدما ملحوظا وشكلت بغداد تشكل المركز الرئيس التجاري للعراق ، حيث تستورد احتياجات العراق الرئيسية من السلع والبضائع الاجنبية وتصدر عن طريقتها معظم الالوية العراقية فيما اختصت الموصل بتصدير الحبوب والمواشي والحيوانات الاخرى التي تلقى رواجا في البلدان المجاورة، اما المنتجات الحيوانية من الاصواف والجلود والمصارين فكان لها اسواقا خارجية ثابتة في انحاء اوربا والولايات المتحدة الامريكية ، بينما اختصت البصرة بتمورها وميناءها الذي يربط العراق بالتجارة الدولية، وكان تجار الموصل يتزودون عبر اتصالاتهم مع تجار البصرة بالمعلومات التفصيلية عن حركة الاسواق العالمية فيما وراء البحار، ولاسيما حول اسعار الاصواف والجلود [١١].

لقد كان نطاق استخدام ادوات السياسة التجارية في السنوات الاولى من فترة الانتداب ولغاية عام ١٩٢٧ محدودا بتقييد استيراد بعض السلع وتحديد قيم الضرائب والرسوم واجبة الاستيفاء عن السلع المستوردة والمصدرة والاعفاء الخاص من هذه الضرائب والرسوم لبعض السلع او باستثناء اعفاء مضخات الري وآلات بعض المصانع ، فان الإعفاءات كانت محصورة في خدمة المصالح الاجنبية في العراق ، اما قيود الاستيراد فكانت حصرا متعلقة بصيانة الصحة العامة او الامن العام او الثروة التاريخية ، ولم تكن هناك قيود اساسية هدفها تعزيز بنية الاقتصاد العراقي وخدمة تطوره الا بالقدر القليل

كالقيود التي فرضت على استيراد التبغ الخام كحماية التبغ المحلي، الا بالقدر القليل كالقيود نفسها على سبيل المثال، وكان الهدف الرئيس من ذلك هو تحقيق الايراد المالي دون مراعاة الاهداف الاخرى للضرائب الكمركية كالاهداف الاجتماعية والاقتصادية والتنموية ، وبتطور دور الحكومة في اطار سلطة الانتداب وظهور ضغوط اصلاحية من بعض الوزراء داخل الحكومة العراقية ، فقد صدر قانون تعريفة الرسوم الكمركية رقم(٢٠) لعام ١٩٢٧ويمكن عدّ هذا القانون نقطة التحول في السياسة التجارية العراقية حيث توسع نطاق الاعفاء من الرسوم الكمركية للكثير من السلع، مما ساعد على تطوير عملية الانتاج والتصنيع ، كما اعفى القانون لوازم الزراعة كالمضخات والمكائن والسجاد وبعض البذور واعفيت مكائن الانتاج الصناعي كالمحركات ومولدات القوة وغيرها من المكائن ، وكذلك تم اعفاء لوازم البناء والمرافق العامة من دفع الرسوم [١٢].

اما بشأن علاقات العراق التجارية الدولية وبخاصة مع تركيا فقد أسهمت التشريعات الحكومة التركية في تدهور هذه العلاقات المتضمنة تشريعات بشان الضرائب الكمركية الباهضة على السلع المستوردة لضمان تحقيق اهدافها الاقتصادية، فاخضعت تجارتها الخارجية لمبدأ التعامل بالمثل وذلك بمنع الدول المتاجرة معها ذات التسهيلات التي تمنحها لبضائعها المصدرة وقد سجلت التجارة التركية تطورا ملحوظا عام ١٩٢٩ ، اذ سيطرت على تدفق البضائع والمواد المستوردة من الخارج ، حيث منعت تركيا دخول التمور العراقية الى اراضيها وذلك لحماية منتجاتها الزراعية ، اثر التشابه الكبير بين السلع والمنتجات الزراعية بين البلدين وخاصة الفواكه المجففة التي تنتجها تركيا ولاسيما التين ، فقد كان العراق يصدر الى تركيا كميات كبيرة من التمور ، لكنها بدأت بالهبوط خلال المدة ما بين (١٩٢٨-١٩٢٩)كما موضح في الجدول الآتي :

| العام (المالي ) | الكمية (بالطن ) | القيمة (بالدينار) |
|---|---|---|
| ١٩٢٦-١٩٢٧ | ٨٧١ | ١١١٦٥٠ |
| ١٩٢٧-١٩٢٨ | ١٩٢٠ | ١٧٦٢٠ |
| ١٩٢٨-١٩٢٩ | ٦٨٦ | ٦١٨٧ |

وتدهورت تجارة التمور العراقية كثيرا جراء فرض الحكومة التركية في عام ١٩٢٩ رسوما كمركية باهضة قدرها (٢٤) ليرة تركية عن كل (١٠٠) كيلو من التمور، أي ما يساوي (٤٠فلسا عن كل كيلوغرام ) ، على ما يراد الى بلادها من هذا المنتوج ، وقد فاوضت الحكومة العراقية الحكومة التركية حول تخفيض الرسوم الكمركية على اهم صادرات العراق [١٣]. وحرصت الحكومة العراقية على تنشيط العلاقات التجارية مع تركيا ، ففي افتتاح البرلمان العراقي في السادس عشر من تموز ١٩٢٥ اشار الملك فيصل الاول في خطابه عن علاقات العراق مع الدول المجاورة قائلا " اذ لم تبذل حكومتنا جهدا في توسيع نطاق التمثيل الخارجي ، لما في ذلك تعزيز مركزنا السياسي ، وتوثيق الروابط الودية مع الدول الاجنبية وحفظ مصالح العراقيين في بلادنا ... واشار الى تركيا بعد تبادل الممثلين الدبلوماسيين ... فازدادت العلاقات بين الدولتين تحسنا كبيرا وجد الاطمئنان والمسرة" [١٤].

ولم تقف جهود الحكومة العراقية عن دراسة ومعالجة التنمية في السياسة التجارية وتشجيع الانتاج الوطني ، بل حماية الزراعة والصناعة التي لم توضع موضع التنفيذ ، الا عند تطبيق قانون تعريفة الرسوم الكمركية والذي ارتكز على رفع رسوم الاستيراد للبضائع الاستهلاكية، اما رسوم الصادرات فقد خضعت لفئة رسوم مقدارها (١%) مع استثناء الصادرات الرئيسة الاتية:

١- التمور : فقد لحقتها فئة (٣%) اذ استغل تصدير التمور لتحقيق مورد مالي كبير للدولة.

٢- الحنطة والشعير والرز: اعفيت من رسوم التصدير اطلاقا، استنادا لتصدير هذه المحاصيل اثناء الازمات الاقتصادية .

٣- الخيول والمصارين : خضعت لرسوم مركبة ، لصعوبة تثمين الاولى، واخضاع الثانية لرسوم الانتاج .

وعلى الرغم من هذه القوانين والتشريعات من قبل الحكومة العراقية الا ان العجز التجاري للعراق كان واضحا لاسباب كثيرة منها: رداءة المواسم الزراعية وهلاك المواشي بسبب سوء الاحوال الجوية ، والفيضانات والاوبئة ، فضلا عن استيرادات شركات النفط ، وآثار الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ [١٥].

اثر الازمة الاقتصادية العالميةعلى التجارة العراقية (١٩٢٩-١٩٣٣)

عانت المجتمعات الرأسمالية عام ١٨٢٥من ازمات اقتصادية متعددة اتخذت طابعا عالميا بحكم التطورات التي طرأت على العلاقات المتبادلة بين الدول العالم المختلفة ، وكانت اوربا البؤرة الرئيسة لمعظم الازمات الاقتصادية ،بينما تحولت الولايات المتحدة الامريكية الى مركز انفجار الأزمة العالمية وبدأت هذه الأزمة بتدهور الاوراق المالية في سوق نيويوركفي الرابع والعشرين من تشرين الاول ١٩٢٩ وانتقلت اثارها الى اوربا والى معظم بلدان العالم الرأسمالي، وتشابكت اثار هذه الأزمة بشكل خطير بعد تدهور الانشطة الصناعية والمالية والزراعية والتجارية [١٦].

ونتيجة لارتباط السوق العراقية بالأسواق الرأسمالية العالمية وخاصة الأسواق البريطانية ، فقد استمرت اثار الأزمة الاقتصادية في العراق من ١٩٢٩-١٩٣٣، وبحكم الهيمنة البريطانية على التجارة العراقية للعراق فقد تأثرت المدن العراقية الثلاث بهذه الأزمة ، ففي بغداد برزت ظاهرة الركود والكساد التجاري والإفلاس المالي ، اثر توقف حركة الاستيرادات الى العراق ، اما في البصرة فكانت اسعار الحنطة عام ١٩٣٠ اقل من اجور النقل من المناطق الشمالية اليها ، كذلك اجور الخزن اعلى من اجور البضاعة نفسها ، نتيجة لرخص اثمان السلع والبضائع في الاسواق العالمية [١٧].

وقد تأثرت تجارة التصدير وكانت اكثرها تأثرا في هذه المرحلة من الأزمة هي التمور وهو المحصول التجاري الرئيسي للعراق ،حيث كانت تشكل صادرات العالم ٨٠% من هذا المحصول ، وهناك عدة اسباب أدت الى تدهور تجارة تصدير التمور في هذه المرحلة من الأزمة (١٩٢٩-١٩٣٠) يمكن اجمالها على النحو الاتي [١٨]:

اولاً : انخفاض الطلب الخارجي عليها بسبب الكساد العالمي وهو العامل الرئيس الذي كان يقف وراء تدهور مفردات تجارة التصدير الاخرى كلها.

ثانياً: الاضطرابات السياسية التي شهدتها الهند عام ١٩٣٠ وهي السوق الاكبر لهذا المحصول أثرها الكبير على تصدير التمور العراقية .

ثالثاً: لجأت بعض الدول العظمى وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية التي تعد ثاني اكبر الاسواق المستهلكة للتمور العراقية بعد الهند من زيادة في الرسوم الكمركية على التمور العراقية الواردة اليها ، وذلك تشجيعا لزراعتها هناك.

رابعاً : هيمنة الشركات الأجنبية الاحتكارية على تجارة تصدير التمور العراقية وخاصة البريطانية منها، فقد بلغ عدد الشركات البريطانية العاملة في تجارة ذلك المحصول ثمان شركات مما جعلها تفرض الأسعار الواطئة على المنتجين.

خامساً: منافسة الملاكين الكبار في البصرة كالشيخ خزعل وآل النقيب وآل عبد الواحد وغيرهم لصغارها في اسواق تلك المدينة ، فاخذوا يتهافتون على الشركات ((كتهافت اولئك المساكين)) مما وفر الفرصة المنافسة والمناسبة للشركات والتجار بتقديم الاسعار المنخفضة .

سادساً: فرض الحكومة العراقية الرسوم المفروضة على تصدير التمور والبالغ ٣% على الكارة الواحدة مما شكل عبئا ثقيلا على مصدري التمور وذلك لان الحكومة استمرت باستيفائها من دون الاخذ بنظر الاعتبار الانخفاض الكبير الحاصل في اسعار التمور المصدرة ، فبعد ان كانت تستوفي ذلك الرسم على كارة الحلاوة عندما كان ثمنها (٤٠٠) روبية ، استمرت بجباية الرسوم نفسها على الرغم من انخفاض الكارة نفسها الى اقل (١٧٠) روبية في عام ١٩٣٠.

ولهذه الاسباب تدهورت اسعار التمور المصدرة خلال هذه المرحلة من الازمة ،فقد انخفضت قيمة الطن من التمور المصدرة من (١٠,٦) مليون دينار في عام ١٩٢٩-١٩٣٠الى (٥,٤) مليون دينار في العام التالي، اما بالنسبة لتصدير الحبوب وبخاصة الحنطة والشعير وهما يمثلان الأساس للاستهلاك المحلي فقد استطاعت تجاوز مشاكل السوق القائمة

وانخفاض الاسعار، وذلك بزيادة الكميات المصدرة مستغلين جودة الموسم لعام١٩٣٠ ووفرة الحبوب في ذلك العام ، مما ساعد على ذلك ايضا هو تحول الزراع بين انتاج الحنطة والشعير وفق تغيرات سعر المحصولين واستهلاك الفلاحين لارخصهما تاركين الاغلى للتصدير لذلك ارتفعت الكميات المصدرة من الحنطة في عام ١٩٣٠ بنسبة ٩٠% عن عام ١٩٢٨، وبانخفاض الطلب الخارجي تكدست كميات هائلة من المحاصيل الزراعية وخاصة الحبوب منها الى درجة اصبحت كميات الحنطة والشعير المكدسة في لواء ديالى قد بلغت حوالي (١٠٠٠) طن ، وفي لواء المنتفك (١٨,٥٠٠) طن، وبصورة عامة بلغ مجموع الكميات المكدسة في عموم الالوية حتى نيسان ١٩٣٠ ما يقارب نحو (١٧٦) الف طن وارتفعت وبعد شهري فقط ، وبالتحديد في حزيران ذلك العام الى حوالي (٢٠٠) الف طن "ولا يقدم احد على شرائها" لذلك هجر معظم الفلاحين الزراعة وكوموا الحبوب وليس من احد يساومهم عليها واذا ادامت الحالة على هذا المنوال فانهم سيحرقونها ويخلصون من تكاليفها[١٩].

اما تجارة الحيوانات فلم تسلم من الأزمة الاقتصادية، ،فقد كان تجار الموصل يصدرون الأبقار والجواميس إلى مصر t عن طريق سوريا نحو ما يقارب (٢٠) ألف رأساً ، وتجلب هذه التجارة أرباحا كثيرة للعراق تصل إلى المليون روبية ، ولكن حكومتي تركيا وسوريا ضربتا هذه التجارة في الصميم وذلك بمنعها عبور هذه الحيوانات بدعوى وجود الأمراض فيها ، وأدى هذا إلى أضرار بالغة في هذه التجارة[٢٠]. كذلك لم تسلم تجارة الأغنام والحيوانات الأخرى من تداعيات تلك الأزمة والإجراءات الوقائية للدول المجاورة للعراق ، فضلا عما كان يفرض في العراق على الأغنام والأبقار والجمال المصدرة إلى الخارج عن طريق الجزيرة . سوريا ، ما يعرف بـ (*الخوة*) من قبل شيوخ وعشائر شمر ومنهم الشيخ عجيل الياور، مما أدى إلى رفع برقية إلى الحكومةالعراقية من قبل تجار واعيان وأهالي الموصل يطلبون فيها رفع هذه الضريبة القسرية، وقد عرضت هذه البرقية على مجلس النواب العراقي ، وتم الاتفاق على إلغائها في عام ١٩٣٢ وأثرت الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العراقي بشكل عام ، وتعرضت البلاد إلى كساد تجاري وضيق اقتصادي أرهقا الناس جميعا ، فضلاً عن الميزانية العامة للبلاد التي كانت تعاني من صعوبات دفع النفقات اليومية ورواتب الموظفين وقد نشر تقرير في جريدة فتى العراق ، وتحت عنوان : " العراق يسير نحو الإفلاس"[٢١].

واغرق الاقتصاد العراقي مع بداية الثلاثينات بالمنتجات الرخيصة *خصوصاً المصنوعة في اليابان* ، في حين كان العراق لا يملك الحرية الكاملة في اتخاذ الخطوات المناسبة للرد أو الحماية الاقتصادية ،وفي الوقت الذي كانت معظم صادراته تستوعبها بريطانيا ، والتي اشترت في عامي ١٩٣٢/١٩٣١ نحو ما يقرب ٦٠% من حبوبه، و٧٠% من جلوده ، و٩٠% من قطنه الخام ، و٣٠% من تموره المجففة ، كما اشتكى التجار العراقيين من البضائع الروسية واليابانية التي أغرقت السوق العراقية ،بينما لم تكن تشتري منه إلا القليل جداً ، فاليابان مثلاً استورد منها العراق سلعاً قطنية وحريرية بقيمة (١٤) مليون روبية في عامي ١٩٣٢/١٩٣١، بينما كان كل ما استوردته اليابان هو (١٩١) صندوق من التمر المجفف ، كذلك فرضت ألمانيا رسوماً كمركية عالية على الاذرة العراقية لمنع المنافسة مع الاذرة الألمانية ، فيما فرضت إيران قيوداً على العملة الأجنبية في تجارتها مع العراق ، وأخيرا حذفت بريطانيا اسم العراق من قائمة (البلدان ذات الأفضلية الأولى) في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية[٢٢].

ضعفت القوة الشرائية للسكان في العراق، مما أوجد فائضاً إنتاجيا لدى المزارعين ، وحملهم هذا على عدم حصاد مزروعاتهم وترك حقولهم ، لا بل إن البعض من التجار ترك ما يملكه من منتوجات زراعية ليأكلها الدود[٢٣]. وليس غريب أن يطلق فلاحو جنوب العراق على سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية اسم (( *سنوات اللوعة* ))[٢٤].

ويمكن اجمال الاسباب الخارجية والداخلية التي أدت الى تدهور التجارة في العراق ١٩٣١-١٩٣٣ على النحو الاتي[٢٥]:

اولاً : التقلبات التي طرأت على سعر الباون وهبوطه بصورة لم تكن في الحسبان، الامر الذي نجم عنه اثار سلبية كبيرة على البلدان المرتبطة في تعاملاتها التجارية بالباون جمعيها ، والعراق كان من بينها ، فقد عم الفساد في البلاد، اذ أصبح التبادل التجاري محفوفا بمخاطر اقتصادية لا يمكن التكهن بعواقبها، حيث تكبد تجار العراق بسبب ارتفاع قيمة الذهب والعملات الاجنبية اضرارا كبيرة وصلت الى نسبة ٣٥% من رؤوس اموالهم لا سيما ان الروبية العملة المحلية حتى ذلك الحين.

ثانياً : لجوء معظم الدول الى زيادة الرسوم الكمركية على السلع الواردة اليها في محاولة منها حماية منتوجاتها المحلية، ومن هذا المنطلق ارتفعت الرسوم الكمركية على الحبوب العراقية بنسبة ٦٠% ، فوضعت الهند مثلا وهو السوق الاكبر لصادراتنا آنذاك ، رسوما كمركية على الحبوب الواردة اليها من العراق .

ثالثاً : احتكار ايران تجارتها الخارجية وتحديدها مقدار الصادرات والواردات واستمرارها بمنع الحوالات الى العراق اثر كبير في تدهور التجارة منها واليها .

رابعاً : تدهور التجارة مع تركيا على اثر القوانين التي أصدرتها الحكومة التركية رغبة منها في علاج أزمتها الاقتصادية المتفاقمة.

خامساً : عدم عقد اتفاقيات تجارية وكمركية للعراق مع البلدان المجاورة كإيران وسوريا وفلسطين الذي له اثر الكبير في ايقاف كل حركة تجارية مع هذه البلدان.

سادساً: عدم اعفاء الحكومة البريطانية جميع البضائع العراقية الواردة اليها من الرسوم الكمركية التي فرضتها عند انتهاء الانتداب البريطاني على العراق عام ١٩٣٢ والبالغ ١٠% .

سابعاً: تعرض الحقول الزراعية لموسم شديد البرودة والجفاف مما نجم عن تلف كثير من المحاصيل الزراعية وموت المئات من قطعان الماشية، علاوة على ذلك تعرضت بساتين النخل بالاصابة بحشرة غبار النخيل فانعكس ذلك على رداءة الانتاج كماً ونوعاً.

هذه العوامل مجتمعة فضلا عن انخفاض الطلب الخارجي على شراء المحاصيل الزراعية ادى الى هبوط صادراتنا في هذه المرحلة من الازمة الاقتصادية العالمية.

اما موقف الحكومة العراقية في معالجة الأزمة الاقتصادية واثارها الجسيمة على العراق ، فخلال زيارة الملك فيصل الأول إلى أوربا عام ١٩٣٠ ، واطلاعه على آثار الأزمة العالمية هنالك ، وضع جملة من الملاحظات والمقترحات التي دللت على امتلاكه تصوراً اقتصادياً ، وتوصل إلى نتيجة مفادها : ( انه لا فرق بين القواعد العسكريةوالقواعد الصناعية ، فالأولى تعني السيطرة العسكرية ، والثانية تعني السيطرة المالية ...) ، ويتضح موقف الحكومة أيضا من التقرير الذي رفعه رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد إلى الملك فيصل الأول في السادس والعشرين من آذار ١٩٣٠ جاء فيه : (إن الموقف الاقتصادي يدعو إلى القلق ويحتاج عناية كبيرة لتحديد الخسائر الناجمة عن هبوط الأسعار ..) ، وأشار خطاب الملك فيصل الاول في الثاني من تشرين الثاني ١٩٣٠، إلى انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على مفاصل العراق الاقتصادية قائلاً: ( إن الضائقة الاقتصادية والمالية المستحكمة بالعالم انتابت قطرنا المحبوب على صورة لا تذكر لها مثيلا في السنين الغابرة ، لقد تنازلت أسعار المنتوجات وتعذر تصديرها ، وتضاءلت مقدرة البلاد على الاستيراد فتناقصت بذلك إيرادات الدولة ، وأصبح الموقف يتطلب المعالجة بسرعة واهتمام ).

وتبعا لذلك أصدرت الحكومة العراقية القوانين والتشريعات لمعالجة الأزمة الاقتصادية في العراق ، فقد صدر قانون ضريبة الرواتب، إزاء العجز الحاصل في ميزانية الدولة، وعدم تمكنها من دفع رواتب الموظفين، والذي اعتبرته أجراء مؤقتا، كما أصدرت قانون نصف الراتب للموظفين التابعين لقانون التقاعد المدني، وأقدمت الحكومة العراقية على إلغاء وزارة الزراعة والري في السادس من تشرين الثاني ١٩٣٠ ، موضحة بذلك تحقيق سياسة الاقتصاد في نفقات الدولة في تلك الأزمة ، وضمن نفس السياسة طالبت بعض الوزارات العراقية بإنهاء خدمات *وكلاء التاج(*)*، لأنها تكلف الخزينة مبالغ طائلة، ولم

تجرؤ الحكومة العراقية على القيام بإجراء من شأنه أن يمس رواتب الموظفين البريطانيين، أو الاستغناء عنهم، وقدم الملك فيصل الأول تقريراً اقتصادياً إلى مجلس الوزراء العراقي في السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٣٠، يتضمن مجموعة من التوصيات منها: إجراء تخفيض في النفقات وإلغاء بعض الدوائر، وفعلاً ألغيت وزارة الزراعة في شباط عام ١٩٣١بدمجها مع وزارة المواصلات بعد تغيير اسمها إلى وزارة الاقتصاد، وطبقت الحكومات العراقية المتعاقبة ما جاء في تقرير الملك فيصل الأول ، من تخفيض عدد الموظفين والرواتب ، وتعديل قانون العملة العراقية ، وبدورها قدمت غرفة تجارة الموصل عدة مقترحات من اجل التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية على العراق، وتشجيع تجارة التصدير العراقية، فقد دعت إلى مراقبة شركات الملاحة التي تحتكر عمليات النقل في ميناء البصرة ، والحد من مضاعفة أجور الشحن مع بدء موسم التصدير، الأمر الذي يقف عقبة في طريق المصدرين، كما دعت إلى عقد الاتفاقيات التجارية مع الدول المجاورة، وساهم مؤتمر الغرفة التجارية الأول الذي عقد في الثالث والعشرين من حزيران ١٩٣٠ في تقديم المقترحات والإجراءات لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية، وأكدت نتائج المؤتمر على حماية المنتوجات الوطنية من مزاحمة البضائع المستوردة، وتخفيض الرسوم على المواد النصف خام التي تستورد من الخارج وتصنع في العراق[٢٦].

**المبحث الثاني : التطورات التجارية في العراق ١٩٣٣-١٩٤٥**

استعادت التجارة الخارجية العراقية مكانتها بعد زوال الأزمة الاقتصادية العالمية ، وشهدت انتعاشاً اقتصاديا عام ١٩٣٣ ،اذ اخذ بعض التحسن يطرأ على أسعار المنتوجات الزراعية والحيوانية ، وعلى حركة تصديرها إلى الأسواق الخارجية[٢٧].

وشهد العراق عام ١٩٣٢ تطور كبير في تأريخه السياسي، تمثل بزوال الانتداب البريطاني بعد دخوله في عصبة الأمم، وإزاء ذلك تحسن الوضع الاقتصادي والمالي للعراق، مما كان له الأثر الإيجابي في تحسن تجارته الخارجية[٢٨].

وأخذت الأوضاع الاقتصادية بالتحسن تدريجياً مطلع عام ١٩٣٣، وازدادت تجارة الاستيراد العراقية، إثر إزدياد استيرادات شركات النفط الأجنبية للمعدات والآلات، وتنامي نفقاتها ، فادى ذلك إلى تزايد دخل الدولة العراقية ، وتسربت هذه إلى دخل الفرد العراقي عن طريق التوسع في نفقات المصالح الحكومية، والمشاريع العامة ، حتى أصبحت إيرادات شركات النفط من أهم ما استجد في تاريخ العراق الحديث[٢٩]. أما تجارة التصدير العراقية فقد ازدهرت ، اثر تزايد دخل الفرد العراقي ، وميزانية الدولة، وازدياد الطلب على المواد الأولية والغذائية والحيوانية والكمالية ، وفي السياق نفسه شهدت تجارة الترانسيت العراقية نشاطاً كبيراً [٣٠].

ويُعَّد اكتشاف النفط في العراق عام ١٩٢٧ وبكميات تجارية ، نقطة البداية في الاقتصاد العراقي نحو التقدم والنمو، على الرغم من أن العراق لم يبدأ الإنتاج إلا في عام ١٩٣٤، وكان هناك خطان من خطوط أنابيب النفط بوشر العمل بهما لتصل إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط ، وقد تطلب ذلك توظيف أموالا كبيرة قدرت بملايين الدولارات ، وبلغت الطاقة السنوية لكل منهما نحو (٢,٢) مليون طن ، وبذلك إزدادت عائدات الحكومة العراقية من الشركات الأجنبية ، وبفضل ذلك تمكنت الحكومة من الشروع بالخطط والبرامج الاقتصادية ، وإنعاش القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية ، ولو بشكل محدود[٣١].

وضمن توجهات الحكومة العراقية في بناء الاقتصاد العراقي ، وضعت الحكومة تعريفة كمركية جديدة لعام ١٩٣٣استهدفت غايتين:الأولى تنظيم التجارة العراقية وحمايتها ، والحد من البضائع الأجنبية التي تدخل أسواق العراق وتزاحم منتجاته، والثانية : تأمين مورد مالي ثابت للدولة، ويمكن اجمال النقاط التالية التي استندت عليها التعريفة الكمركية العراقية[٣٢] :

اولاً : فرض رسوم باهضة على استيراد البضائع الكمالية والممتازة .

ثانياً : حماية البضائع المحلية من المزاحمة من خلال فرض رسوم باهضة على استيراد البضائع الأجنبية التي تنتج في البلاد ما يماثلها .

ثالثاً : اعفاء الآلات والأدوات واللوازم الزراعية والصناعية من الرسوم الكمركية من اجل تشجيعهما.

رابعاً : تشجيع تجارة التصدير بعدم فرض أية رسوم كمركية على البضائع المصدرة اليه.

إن إجراءات الحكومة العراقية ، ودخول النفط كمورد مهم في تطور الاقتصاد العراقي ، كانا لهما أثرا ايجابي في تقدم القطاع الزراعي والصناعي والتجاري إبان الثلاثينات، وهيأت صناعة النفط الفرصة لتطوير العراق من ناحيتين الأولى: استخدام الأيدي العاملة من العراق وتدريبها، والثانية دفع العوائد المالية للحكومة، على الرغم من إخفاق الأخيرة في عملية إنفاق العوائد في الخطط الخمسية الاقتصادية، اثر غياب الخبرة والدراسة في القرارات الموضوعة ، وتعرضها للتعديلات المستمرة ، فقد تغيرت القرارات الموضوعة خمس مرات ما بين عامي ١٩٣١و١٩٣٩[٣٣].

وانجزت الحكومة العراقية عدة خطط اقتصادية من اجل تنمية الاقتصاد الوطني ووضعت خططها الخمسية الاولى (١٩٣١-١٩٣٥) ، وصدرت بموجب قانون الاعمال العراقية رقم (٧٩) لعام ١٩٣١ وكان المبلغ المخصص لها نحو (٢,١٠٣,٧٥٠) مليون دينار ، الا ان هذه الخطة لم تنفذ في مواعيدها المحددة واستبدلت بخطة خمسية ثانية (١٩٣٤-١٩٣٨)، وصدرت بموجب القانون رقم (٢٣) لعام ١٩٣٤، وكان مقدار المبلغ المخصص لها (٤,٢٢٩,٠٠٠) مليون دينار ، الا ان هاتين الخطتين لم تركزا على القطاع التجاري، بل ركزت على القطاعين الزراعي والصناعي على اعتبار المذكورين يؤدي الى انتعاش القطاع التجاري الا ان هذه الخطة توقفت بعد عام ليحل محلها مشروع الخطة الثلاثية (١٩٣٥-١٩٣٨) ومجموع ما خصص لها (١٨٠, ٧٦١) الف دينار، الا ان هذه الخطة قد توقفت بعد عام لتحل محلها الخطة الخمسية الرابعة (١٩٣٧-١٩٤١)، والخطة الخمسية الخامسة (١٩٣٨-١٩٤٢) ، والملاحظ في هذه الخطط أنها متشابهة في معالجاتها الاقتصادية ، وعدم الصرف الفعلي للمبالغ المخصصة لها بشكل دقيق ، فضلاً عن عدم استغلال عائدات النفط واستثمارها بالشكل الأمثل لتنمية الاقتصاد العراقي بما يحقق الطموح[٣٤].

وساهمت الحكومة العراقية بافتتاح المصرف الزراعي الصناعي عام ١٩٣٥، والذي تمثلت أعماله في مجالي الزراعة بالدرجة الأولى ثم الصناعة، فضلاً عن عمليات التسليف والتوسط، وقد خصصت الحكومة العراقية للمصرف مبلغاً مقداره (١٥٠,٠٠٠) دينار وضمن إجراءاتها الاقتصادية خصصت الحكومة مبلغاً قدره (١٧٧,٧٠٠) دينار لصيانة ميناء البصرة التجاري، وتطويره لخدمة التجارة الخارجية للعراق، علاوة على ذلك عقدت الحكومة العراقية العديد من الاتفاقيات التجارية خلال تلك الفترة منها ، مع السويدوألمانيا عام ١٩٣٥ ، وفلسطين عام ١٩٣٦ ، مصر والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٨ ، وأخيرا مع البرازيل عام ١٩٣٩ ، ومما يؤخذ على هذه الاتفاقيات أنها قائمة على أساس الدول الأولى بالرعاية[٣٥].

ولعل أهم ما طرأ على التجارة الخارجية للعراق إبان الثلاثينات، وعلى تجارة الاستيرادات، هو ازدياد قيمة الاستيرادات من اليابان، إذ أصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد الدول المصدرة للعراق، في حين بقيت الهيمنة البريطانية في مقامها الأول بينما ظل التبادل التجاري بين العراق وتركيا على جموده وضآلته، ومحدودية البضائع والسلع المتبادلة ونوعيتها، فضلاً عن تأثيرات الإجراءات الكمركية لكلا البلدين، على الرغم من عقد المعاهدة التجارية بينهما [٣٦].

بلغت العلاقات العراقية- التركية اوجها في عام ١٩٣٧بعقد ميثاق سعد آباد، الذي وقعت عليه الدول كلاً من العراق وافغانستان وايران وتركيا في قصر سعد آباد في *طهران في اليوم الثامن من شهر تموز عام ١٩٣٧* نص على : " عدم الاعتداء والتشاور والتعاون المشترك بين الدول الموقعة عليه وان لا تسمح أي دولة من الدول الاربع بتأليف جمعيات او عصابات مسلحة التي من شأنها عرقلة الامن والنظام او التدخل في شؤون المنطقة ، وقد عدّ هذا الميثاق معاهدة دفاعية ضد الاتحاد السوفيتي والعناصر القومية" [٣٧]. والغاية الاساسية من الميثاق رغبتهم في تأمين السلم والامن في الشرق الادنى بضمانات اضافية ضمن ميثاق عصبة الامم وان يساعدوا بهذه الوساطة على تأمين السلم العالمي[٣٨].

وفي الثالث من أيلول ١٩٣٩ اندلعت الحرب العالمية الثانية بين دول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي ثم الولايات المتحدة الأمريكية) ودول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان)[٣٩].

وكانت منطقة الشرق الأوسط لها اهمية سوقية لمنطقة الحلفاء ابان الحرب العالمية الثانية لثلاث اسباب رئيسة يمكن اجمالها بما يأتي(٤٠) :

اولاً : ان منطقة الشرق الاوسط تمثل حلقة وصل في خطوط المواصلات الدولية.

ثانياً : أنها مصدر للطاقة النفطية .

ثالثاً : تعد منطقة الشرق الاوسط الممر الرئيس والذي يمكن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بواسطتهُ الوصول إلى الاتحاد السوفيتي.

ونظراً للموقع الجغرافي المهم ، فان كل من مواقف العراق وتركيا كانت ذات أهمية مميزة من الحرب، فقد زار *بازل نيوتن* سفير بريطانيا في العراق، وزير الخارجية العراقي علي جودت الأيوبي ، وبين له أن حكومته تطلب من العراق أن يقطع علاقته مع ألمانيا ، واعلان الحرب عليها وقد أعلن رئيس الوزراء نوري السعيد في الرابع من ايلول ١٩٣٩ ، بان العراق يحترم بنود التحالف العراقي البريطاني احتراماً تاماً، طبقاً لذلك فان العراق سوف يوفر كل التسهيلات والمساعدات التي تضمنتها المعاهدة (٤١).

وكان للحرب العالمية الثانية اثار كبيرة على مظاهر الاحوال الاقتصادية في العراق فقد اضطربت الاحوال التجارية والمالية ، واحتكرت المواد الغذائية وارتفعت الاسعار من قبل بعض التجار، الا ان الحكومة العراقية اتخذت اجراءات اقتصادية حاسمة لوضع حد للمتلاعبين بالاسعار وتأليف لجان شعبية ، وازدادت مشكلة التموين تعقيداً وخاصة بعد توسع نطاق الحرب، وهجوم المانيا على الاتحاد السوفيتي ودخول الولايات المتحدة الحرب ، ويمكن ان نعد تحديد التصدير لبعض البضائع من البلاد المتحاربة او انقطاعها بتاتاً عاملاً رئيساً في ظهور مشكلة التموين اضافة الى عوامل اخرى مهمة يمكن اجمالها على النحو الاتي (٤٢):

اولاً : انقطاع الاستيراد عن الاقطار المجاورة التي اعتادت ان تستورد منها وهجوم تجار تلك الدول على الاسواق العراقية لبيع البضائع وتصديرها الى بلادهم .

ثانياً : رداءة موسم الزراعة في العراق وفي الاقطار المجاورة في المواسم السابقة ، الامر الذي ادى الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية المحلية بصورة عامة .

ثالثاً : القوات البريطانية التي تواردت الى العراق باعداد كثيرة ، وحاجة هذه القوات ، حيث بلغ عددها عام ١٩٤٢نحو (١٠٠) الف جندي بريطاني ، وحاجة هذه الاعداد من القوات الى مواد الاعاشة ، مما ادى الى شحة البضائع الاستهلاكية.

رابعاً : التضخم النقدي بحيث ازدادت العملة المتداولة زيادة كبيرة نتيجة لازدياد رؤوس الاموال المستغلة في التجارة ونفقات القوات البريطانية في العراق.

وعلى الرغم من اثار الحرب العالمية الثانية لكن يمكن ملاحظة ازدهار التجارة الخارجية للعراق مع دول العالم في الاول من كانون الثاني ١٩٤٠، وبضمنها تحسن التبادل التجاري بين العراق وتركيا، ويعزى ذلك إلى الموقع الجغرافي للعراق، وأحواله المالية والتجارية ، فقد طرأ ارتفاع في أسعار المواد الغذائية والأولية الصالحة للتصدير، مما أدى إلى زيادة قيمة الصادرات العراقية، ونشطت تجارة الترانسيت المارة بالعراق، فقد بلغت قيمة البضائع خلال شهر كانون الثاني١٩٤٠ نحو (٩٤٤,٠٠٠) دينار،وكانت معظم البضائع المارة بالترانسيت واردة إلى تركيا من الخارج، أو مصدرة منها عن طريق العراق، فعلى سبيل المثال قامت تركيا بتصدير كميات كبيرة من التبغ التركي ، إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعض الأقطار الأخرى، عبر العراق بطريق سكة حديد تل كوجك وميناء البصرة، كما أن توسع تجارة الترانسيت لم تقتصر على تركيا، وانما شملت الأقطار المجاورة الأخرى للعراق ، كإيران وسوريا وفلسطين وشرق الأردن، ومما يلاحظ أن ظروف الحرب العالمية الثانية ، وانقطاع سبل التجارة العالمية مع بلدان الشرق الأوسط ، اسهم بشكل مباشر في تحريك الجمود والفتور بين العراق وتركيا في المجال التجاري . فضلاً عن ربط السكك الحديدية بين البلدين ، وتنامي أهمية ميناء البصرة المنفذ البحري الوحيد

لتركيا في عام ١٩٤٠ ، اثر تعطيل موانئ حوض البحر الأبيض المتوسط، وتفاقم الحرب وصعوبة الشحن من أوربا إلى بلدان الشرق الأوسط[٤٢] .

أثر نشوب الحرب العالمية الثانية، فقد تقيدت علاقات العراق التجارية مع مختلف الدول بقيود جديدة ، إزاء تحول الإنتاج العالمي من حالة السلم إلى حالة الحرب، وتردي أحوال النقل البري البحري، فضلاً عن اشتداد تدابير الحرب الاقتصادية التي شنها الحلفاء على ألمانيا النازية وحلفائها ، فقد نصت المادتان الأولى والرابعة من المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠، على قيام تحالف بين العراق وبريطانيا كان من أهم مستلزماته ، إن لا يتخذ أي فريق في سياسته الخارجية موقفاً يسيء إلى مصالح الفريق الآخر، وان يبادر العراق إلى مساعدة بريطانيا على أراضيه في حالة نشوب الحرب، وكان يقتضي انحياز العراق إلى جانب الحلفاء والمساهمة في التدابير المتخذة ضد دول المحور وحلفائها ، فبادرت الحكومة العراقية اثر نشوب الحرب إلى قطع العلاقات السياسية مع ألمانيا النازية ، وعملت على تجميد أموال رعاياها ومنع الاتجار معهم ، واعقبها تطبيق ذات الإجراءات على إيطاليا، وكان التضييق على تجارة دول المحور، هو المظهر السلبي لسياسة الحلفاء التجارية أثناء الحرب ، أما المظهر الإيجابي لهذه السياسة ، فقد كان متمثلا في التعاون الوثيق بين الحلفاء والسيطرة على حركة التصدير والاستيراد والصرف والنقل في اكبر عدد ممكن من دول العالم ، وكان من نتائج ذلك ، تأسيس (مركز تموين الشرق الأوسط ، الذي تبنته الحكومة البريطانية في القاهرة عام ١٩٤١، لتخفيف المصاعب الاقتصادية التي جابهت الشرق الأوسط خلال سنوات الحرب. وساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تدعيم هذا المركز بعد عام من تأسيسه، وبعدها اصبح المركز منظمة بريطانية أمريكية ، ويقوم المركز بخدمة مجمل المنطقة التي تضم (تركيا في الشمال وإيران في الشرق ، والصومال في الجنوب وطرابلس في الغرب ) وتضمنت واجبات المركز بوضع الأسس العامة لأنظمة التموين الواجب تطبيقها في بلدان الشرق الأوسط، كما تضمنت اتخاذ التدابير لسد حاجة الاستهلاك المدني في تلك البلدان من السلع المستوردة عبر البحار وتوزيعها، وتصدير الفائض إلى بلاد الحلفاء الأخرى والبلدان المحايدة ، ولقد تبوأ الشرق الأوسط وما جاوره في الحقل العسكري، مكاناً اكثر اهمية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية منه في الحرب العالمية الاولى فقد ركزت المانيا وايطاليا اهتمامها ولشهور طويلة على هدف واحد وهو قناة السويس، وواصلوا ضغطهم على مجموعة البلاد الشرقية بفضل سيطرتهم الجوية على البلقان، واتخذ الحلفاء الفرنسيين والبريطانيين لهم مواقع دقيقة ، كانت تمتد من مصر إلى تركيا، كما أقام البريطانيون لهم مركزاً كبيراً في القاهرة لقيادة الشرق الأوسط ، ودعموه بعد ذلك بمركز قيادة الخليج العربي وقدم مركز تموين الشرق الأوسط خدمات اسفرت عنها عقد عدة مؤتمرات تحت رعاية وأشراف المركز من ضمنها عقد مؤتمر تجاري في القدس تحت رعاية بريطانيا ، وحضره ممثلون من جنوب أفريقيا وتركيا ومصر وفلسطين وسوريا والعراق وإيران ، وتباحث المؤتمر في تنظيم تجهيز البضائع لاقطار الشرق الأدنى عبر البحر الأحمر والخليج العربي[٤٣].

ومع تفاقم الحرب ، واثر الهجوم الياباني على القوات الأمريكية في ميناء بيرل هاربر ، قررت الولايات المتحدة إعلان الحرب ضد دول المحور، ودخولها ساحة الحرب في كانون الأول١٩٤١، فيما أعدت الأخيرة في الحادي عشر من اذار ١٩٤١ مشروعا عسكريا واقتصاديا تساند بموجبه الحلفاء والدول الصديقة أطلقت عليه ( قانون الإعارة والتأجير) الذي نص على : اقرار الرئيس الامريكي روزفلت منح بريطانيا وحلفائها مبالغ من الاموال والمساعدات العينية من المواد الغذائية والمواد الاستراتيجية منها ما هو على شكل قروض او على شكل هبات ومساعدات تمنح لهذه الدول كي تصمد ضد دول المحور[٤٤].

أما حصة العراق من قانون الإعارة والتأجير، فقد حصل اثر انضمامه إلى تصريح الأمم المتحدة وإعلانه الحرب ضد دول المحور في أوائل١٩٤٣، على تجهيزات متنوعة بلغت قيمتها حتى الحادي والثلاثين من آب ١٩٤٥ نحو (١ ،٣٣٠ ،٠٠٠) ديناراً من السلع والبضائع الضرورية، والتي تعذر على العراق استيرادها من مكائن وآلات زراعية وفولاذ واطارات سيارات ... الخ [٤٥].

وكان للحرب العالمية الثانية اثار على تجارة الاستيراد وكان العراق يجد ضالته في أسواق الهند واليابان واستراليا، أما في تجارة التصدير فكان يلقى طلباً شديداً على بضائعه ، التي معظمها مواد غذائية، ولاسيما من قبل دول الحلفاء لتموين قواتها المرابطة في الشرق الأوسط ، وبعد عام ١٩٤١ أخذت تجارة الاستيراد العراقية تتدهور، اثر دخول اليابان والولايات المتحدة وإيطاليا الحرب ، فانقطعت معظم طرق المواصلات بين الشرق والغرب، وأصبحت القوافل التجارية معرضة للهجوم، فضلاً عن تحديد حمولة السفن المخصصة للإنتاج والاستهلاك المدني من جهة ، والى جمود معظم الإنتاج المدني لانشغال الدول المصدرة بالإنتاج الحربي، وعلى الرغم من بعد العراق عن ميادين الحرب ، إلا انه تحمل مختلف النتائج الاقتصادية والمالية المترتبة عليها ،وفي مقدمتها أزمة التموين والتضخم النقدي ، والذي يعود إلى عاملين رئيسين هما : زيادة نفقات الجيش البريطاني في العراق بعد الاحتلال الثاني عام ١٩٤١، وانخفاض حجم الاستيراد بسبب ظروف الحرب ،وعدم مرونة وسائل الإنتاج المحلي لمتغيرات الطلب على السلع التجارية وجراء ذلك فقدت تجارة الاستيراد العراقية (٤٥%) من مصادرها الرئيسة، وتعذر تعويضها من الدول الأخرى [٤٦].

شهد بدء آثار الحرب على نشاط تجارتي الاستيراد والتصدير العراقية وعلى كميتها وقيمتها عام ١٩٤١ نقطة تحول لتجارة الترانسيت العراقية ، فلقد تلاشت حركة السفن التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط ، وازدادت أهمية الخليج العربي كوسيلة اتصال بين الشرق الأوسط والبلاد الأخرى، فضلاً عن نمو الإنتاج الصناعي للهند التي أصبحت مورداً لتجهيز بلدان الشرق الأوسط عن طريق العراق لمعظم السلع والبضائع التي تعذر الحصول عليها من أوربا وبريطانيا بالذات ،وهكذا عادت أهمية النقل عبر العراق على نحو جديد افتقده منذ افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، وما برحت تجارة الترانسيت ان عاودت نطاقها القديم ، ولم تعد وقفاً على تجارة إيران الخارجية ، وتضخمت قيمتها وكميتها باطراد حتى وصلت عام ١٩٤٤م، إلى (١٣,٦) مليون دينار ،منها (١٠,١) مليون قيمة التبوغ التركية المارة بالعراق إلى الولايات المتحدة الامريكية[٤٧].

وكانت أهم عوامل تضخم تجارة الترانسيت العراقية أثناء الحرب، هي صادرات التبوغ التركية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وصادرات الأخيرة إلى تركيا وسوريا ، وأصبحت البصرة منفذاً لجزء كبير من تجارة فلسطين وسوريا وتركيا[٤٨]. فقد ألجأت ظروف الحرب تركيا الاعتماد على العراق والتعاون معه في مجال التجارة الخارجية لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى ، وساعد على ذلك ربط سكة حديد بغداد . الموصل بالسكك الحديدية التركية . السورية عام ١٩٤٠ ، بحيث أصبحت مواصلات العراق شريان التجارة التركية غدت تجارة الصادرات والواردات بين العراق وتركيا تأخذ منحاً مرضياً خلال شهر كانون الثاني١٩٤١، فضلاً عن نشاط تجارة الترانسيت، إذ اخذت السلع والبضائع التركية تتوارد عبر سكك الحديد بطريق الموصل . تل كوجك . الصابونية، ومن والى ميناء البصرة ، وفي نهاية عام١٩٤١ كانت الحركة التجارية بين البلدين قد شهدت نشاطاً نسبياً، غير أن صعوبة الحصول على سيارات الشحن لنقل الأموال والبضائع إلى تركيا أثرت نسبياً على نشاط التجار الذين يتعاملون معها ، وقد أشارت تقارير غرفة تجارة الموصل المنشورة في جريدة الهلال إلى أن حركة الصادرات والواردات مع تركيا غير نشطة خلال العام ١٩٤٢، بينما ازدادت حركة التبادل التجاري بين العراق وتركيا خلال سنوات ١٩٤٣-١٩٤٥[٤٩].

**المبحث الثالث : التطورات التجارية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٨**

واجهت التجارة العراقية صعوبات متعددة بعد الحرب العالمية الثانية منها ارتباط العراق النقدي بـ ( المنطقة الإسترلينية) [*]، واتجهت الحكومة العراقية إلى تخفيف القيود المفروضة على الاستيراد في هذه المنطقة في حين أخضعت الاستيرادات من منطقة (العملات الصعبة) ، لاجازات خاصة بموجب الاتفاقية العراقية البريطانية في الثامنة والعشرين من مايس ١٩٤٥ ، التي كان لها الأثر الكبير في توجيه سياسة العراق التجارية بعد الحرب، وتم تسوية الأرصدة الإسترلينية العائدة للعراق في بريطانيا والتي بلغت نحو (٧٠) مليون إسترليني في الثالث عشر من آب ١٩٤٧، بعد مفاوضات طويلة

بين الوفد العراقي برئاسة وزير الخارجية محمد فاضل الجمالي والمسؤولين البريطانيين في لندن، وصدر بيان رسمي بعد عقد اتفاقية التسوية ، ويلاحظ في هذا البيان تحميل العراق مصاريف الجيش البريطاني أثناء الحرب ، وخصم مبالغ كبيرة من الأرصدة العراقية لصالح بريطانيا(٥٠).

كانت السياسات التجارية التي انتهجتها الدول المستوردة من العراق ، تشكل عقبة أخرى في وجه التجارة الخارجية للعراق ، فقد فرضت تلك الدول قيوداً شديدة على بعض المنتجات العراقية المصدرة إليها ، فضلاً عن الضرائب المحلية التي تفرضها الحكومة العراقية على تلك المنتجات ، فبالنسبة للضرائب المحلية كان يفرض على التمور العراقية ضريبة استهلاك بنسبة (١٠%) ، وضريبة أخرى بنسبة (١٥%) لمنفعة الإدارة المحلية ، ثم ضريبة التصدير بنسبة (٢٥%) ، مضافاً إليها مبلغ يتراوح ما بين ( ٢,٦٨٥-٧,٢٥٠ ) ديناراً على الطن الواحد من التمور المكبوسة المصدرة إلى الخارج ، ويضاف إلى ذلك ضريبة أخرى بنسبة (٢%) لمنفعة جمعية التمور العراقية . أما القيود الخارجية فكانت تشمل نوعين الاولى القيود الكمركية من معظم الدول التي تستورد المنتجات العراقية بعد الحرب ولاسيما التمور والشعير ، وتفرض عليها ضرائب كمركية عالية ، أما لحماية منتجاتها المشابهة أو المعوضة لها ، وأما لخفض المستورد منها باعتبارها سلعاً كمالية ، أو من اجل التمييز في المعاملة بين المنتجات العراقية والمنتجات المستوردة من بلاد أخرى ، مثال ذلك ، إن تركيا فرضت ضريبة على التمور المستوردة إليها من العراق بمقدار(٥٥) ديناراً على الطن الواحد من التمور ، وهذا المبلغ يتجاوز في بعض أنواع التمور نسبة (٢٠٠%) من قيمتها ، اما الثانية فهي القيود النقدية التي فرضتها معظم الدول في الحرب العالمية الثانية ، كعلاج للاختلال الاقتصادي الذي أصاب ميزان المدفوعات في تلك الدول.فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على التمور العراقية ضريبة من اجل حماية التمور التي تنتجها منطقة كاليفورنيا، وفرضت إيران نفس الضريبة لحماية تمورها التي تنتجها في منطقة شط العرب المحاذية لمحافظة البصرة في العراق ، وفرضت كل من تركيا واليونان ضرائب باهضة على التمور العراقية المستوردة لحماية منتجاتها المجففة ( التين والزبيب)(٥١).

ومن المشاكل التي واجهت التجارة العراقية بعد الحرب سيطرت الشركات الأجنبية على وسائط الاستيراد والتصدير، وإن العراق بلد زراعي لا صناعي ، فان ثروته الزراعية من حبوب وتمور تحت سيطرة شركة واحدة تعَّين الأسعار كما تشاء ، وهي شركة اندروير*التي تتحكم* بالأسعار والنقل كما تشاء ، وبدون منافس بمعنى ان العراقيين لا يستوردون ولا يصدرون الا بمشورة بريطانية، وبذلت الحكومة العراقية جهودا كبيرة من اجل تنشيط التجارة العراقية بعد الحرب ، من ضمنها: فتح باب الاستيراد للمنسوجات الصوفية والأقمشة القطنية والصوفية بدون إجازات من البلدان الواقعة ضمن المنطقة الإسترلينية ، أما في تجارة التصدير ، فقد سمحت باطلاق تصدير الماشية والحبوب(٥٢).

وقد أثارت إجراءات الحكومة في حصر استيراد السكر والشاي للشركات الأجنبية ، استياء الأهالي وتذمرهم ، لان هذه الشركات كانت تستورد النوعيات الرخيصة والرديئة في سبيل تحقيق الأرباح ، كما تركت نتائج فتح باب الاستيراد للبضائع الكمالية على حساب البضائع الاستهلاكية الضرورية ، وباوطأ الأسعار وتحديد التجارة مع البلدان الخاضعة للمنطقة الإسترلينية، والتي فرضت أسعارا باهضة على بضائعها أثرا سلبياً على موقف الأهالي وازدياد انتقاداتهم للحكومة العراقية،وطالبت الفئات الوطنية والأحزاب بإلغاء وزارة التموين ، لذلك اضطر مجلس الوزراء الموافقة على إلغاء وزارة التموين عام ١٩٤٦ ، وأشار نائب الكوت ، ومقرر اللجنة المالية في مجلس النواب إلى وضع الميزان التجاري للعراق بعد الحرب قائلاً : " وددت أن الفت نظر حضراتكم إلى ما ورد في الميزان التجاري العراقي التخميني لعام ١٩٤٦ ، حيث بلغت البضائع المصدرة حوالي ( ١٣,٥ ) مليون دينار ، أما البضائع المستوردة فقد بلغت ( ٢٢,٥) مليون دينار ، فيظهر لحضراتكم التدهور الذي نحن فيه ، إذ أن الفرق بين صادراتنا وواراداتنا قد بلغ حوالي ( ٩) ملايين دينار " . وشهد العراق موجة غلاء الأسعار التي شملت مختلف المواد الغذائية ، ورافق ذلك هبوط القدرة الشرائية لدى عامة الشعب ، بسبب البطالة الغلاء ، بينما قررت الوزارة توسيع باب الاستيراد للأقمشة من خارج المنطقة الإسترلينية ، إلا أنها أبقيت القيود المفروضة على استيراد

المواد الغذائية وبعض المواد الزراعية على ما كانت عليه ولم يحصل في العراق إلا تقدم قليل في عمليات الإنماء أوائل الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، فقد بقي إنتاج النفط والإيرادات على مستواه قبل الحرب ، كما أن الإنتاج الزراعي والصناعي لم يتغير إلا تغيراً قليلاً ، وتلافت الحكومة العجز الذي حصل في ميزان المدفوعات ، وذلك بسحبها من احتياطي العملة الأجنبية ، ولم يصرف على المشاريع الاقتصادية الكبيرة إلا القليل حتى عام١٩٥٠ [٥٣].

واعلنت سياسة توفيق السويدي في عام ١٩٥٠بأنها تنطوي على الاخوة العربية واقامة علاقات وثيقة مع الدول الشرقية وتحقيق الاصلاح القانوني ، والاعمار الصناعي والاقتصادي وقد اتصفت السنوات المالية (١٩٥٠-١٩٥١) تحسناً، حيث بدأت الخزينة بالامتلاء، وغدت ايرادات الكمارك والضرائب الجديدة تعمل عملها ، وفي نهاية السنة استطاعت وزارة المالية ان تعلن ان الايام السيئة قد انتهت بفضل عوائد النفط المتزايدة والموازنات المربحة في الميزانية الجارية ، وفي ميزانية الاشغال الرئيسة ، ومع ذلك فان خسارة مهارة اليهود ومساهمتهم في ميدان التجارة والصيرفة والالتزامات الثقيلة الذي فرضها قانون الصيرفة الذي اصدر في كانون الثاني عام ١٩٥٠لا نعتقد ان تخلي اليهود عن جنسيتهم العراقية عند صدور قانون اسقاط الجنسية عنهم في هذه الوزارة قد ترك فراغاً في ميدان الاعمال التجارية والصيرفة ، ذلك لان مثل هذا الفراغ سرعان ما تم سده بالنازحين من النجف وكربلاء والناصرية والديوانيةومختلف انحاء الجنوب وكذلك الموصل والذين حلوا محل اليهود في العمال الصيرفة وصياغة الذهب والفضة ومخازن السلع الكبرى والخانات التي كان اليهود يديرونها في بغداد، وجميع هذه الامور كانت عقبة من الناحية الاقتصادية[٥٤].

ولم يعد يسمح بالمزيد من اجازات الاستيراد في هذا الوقت ، ولذلك بقيت السلع المتوفرة في البلاد قليلة ، وقد ارتفعت اسعار المواد المستوردة ،وكذلك المواد الغذائية عند اندلاع الحرب الكوريةكان موسم الحصاد لسنة ١٩٥٠ جيدا على الرغم من حدوث فيضانات مدمرة وبروز ظاهرة الاعاصير في البصرة في شهر ايار من هذه السنة ، وقد بلغت قيمة الصادرات الى حد الضعف اذا ما قورنت بصادرات السنة السابقة ، واصبحت زيادة عوائد النفط تمثل مطمحاً متعاظماً بصفة دائمة[٥٥].

وعلى اثر ازدياد الموارد المالية المتحققة من زيادة العوائد النفطية تم انشاء في عام ١٩٥٠ هيئة مخططة اطلق عليها اسم ( مجلس الاعمار) ، خصصت لميزانيته جميع العوائد النفطية [٥٦]. الذي كان يتألف من ثمانية اعضاء من بينهم رئيس الوزراء ووزير المالية وستة اعضاء من غير الموظفين الذين يتلقون المرتبات تعلن اسماؤهم بارادة ملكية ويمكثون في وظائفهم خمس سنوات، وكانت الشخصية البارزة فيه هو ارشد العمري واستطاع هذا المجلس ان يضع منهاجاً لمدة خمس سنوات ، وان يخصص مبلغ مائة وخمسة وخمسين مليون دينار عراقي لانفاقه خلال تلك المدة ، ولكن سرعان ما غدا واضحاً بعد ذلك مباشرة بان الايرادات المخصصة لذلك سوف تكون متوفرة وفقاً للتعديل الذي ادخل على اتفاقات النفط ، حيث بدأت مفاوضات الحكومة العراقية مع شركات النفط العاملة في العراق لتعديل الامتيازات الممنوحة لها منذ اوائل شهر تموز ١٩٥٠ ، حيث صدر بيان عن تلك المفاوضات في اليوم العاشر من اب من العام نفسه ، كما ان العراق استفاد من الحركة التي اقدم عليها الدكتور محمد مصدق رئيس الوزراء الايراني الذي اعلن تأميم النفط الايراني ، وسرعان ما وافقت الشركات العاملة في العراق على تقدم مبدأ مناصفة الارباح ، وعندما اثيرت ضجة حول المطالبة بتأميم النفط ، رد نوري السعيد عليهم بأن العراق سوف يحصل على اكثر من نصف الارباح اذا ما حصل أي قطر اخر في المنطقة مثل ذلك المقدار [٥٧]

وبفضل تزايد إيرادات النفط ، شرع العراق بتنفيذ برنامج الأعمار الذي استهدف تجهيز البلاد بالمرافق الإنتاجية والعمرانية، التي تمكنه عند اضمحلال ثروته من النفط في الاحتفاظ بدخل وافٍ متزايد للبلاد . وقد خصص لهذا البرنامج (٧٠%) من دخل النفط ، ولاسيما في المراحل الأولى ، أما ما تبقى من دخل النفط (٣٠%) فقد خصص للميزانية العامة، واثر تأسيس مجلس الأعمار ، رسم العراق برنامج أعمار مستفيض لمدة خمس سنوات ( ١٩٥١- ١٩٥٦ ) ، وقدرت المصروفات التي يتطلبها البرنامج بـ(٦٥,٨) مليون دينار عراقي . وبناءاً على طلب الحكومة العراقية قامت بعثة من البنك

الدولي للإنشاء والأعمار بزيارة العراق عام ١٩٥١ ، وقدمت تقرير اشتمل على برنامج مدته خمس سنوات قدرت مصروفاته بـ(١٦٨,٥) مليون دينار عراقي ، فأبدلت الحكومة العراقية برنامجها الأول على ضوء توصيات البنك الدولي للإنشاء والأعمار ، ببرنامج لمدة ست سنوات (١٩٥١– ١٩٥٧) والذي تطلب صرف مبلغ (١٥٥,٤) مليون دينار عراقي. وارتبط ازدياد التغلغل الاقتصادي الامريكي في العراق الذي شمل المساعدات الاقتصادية على شكل معونات وقروض واستثمارات مالية في مختلف القطاعات ( الزراعة – الصناعة – التجارة ) ما بين عامي ١٩٢١، ١٩٥٨ونجاح حكومة واشنطن في اشراك موظفيها في مجلس الاعمار، وقد اسهم رأس المال الامريكي في العراق قبل الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ بمقدار (٦٠) مليون دولار في المجال النفطي ، فضلا عن احالة مجلس الاعمار (١٨) مشروعا لشركات امريكية وقد نفذت هذه الشركات (٩) مشاريع لغاية ١٩٥٨[٥٨].

وكانت أهم المشروعات الرئيسة في برنامج مجلس الاعمار ، السيطرة على الفيضانات في دجلة والفرات ، وخزن المياه الزائدة التي يمكن استغلالها في الري وبناء سدود، وخصصت اكثر من نصف الاعتمادات المالية لمشاريع الري والبزل واستصلاح الاراضي يقابلها ايضا ارتفاع كبير في تخصيصات الهياكل الارتكازية المتمثلة بالنقل والمواصلات والمباني ، اما القطاع الصناعي فلم ينل الا جزءا قليلا وقد يرجع السبب في ذلك تأثر مجلس الاعمار باراء الخبراء الاجانب ومقترحاتهم حول المسائل الانمائية ، ويلاحظ من منهاج مجلس الأعمار عدم تخصيص أي مبالغ لتطوير القطاع التجاري ، على اعتبار أن توسع القطاعين الزراعي والصناعي ، والسدود والطرق مرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بالقطاع التجاري ، التي تهدف مجتمعة إلى نمو وتقدم الاقتصاد العراقي بشكل عام[٥٩].

وشهد العراق في عقد الخمسينات، ارتفاعاً في الدخل النقدي للحكومة، ونشاطاً في الفعاليات الاعمارية ، فضلاً عن ازدياد دخل الفرد ، وازدياد رأس المال المنتج ، وفي الوقت ذاته ازدادت الاستيرادات الأخرى وارتفعت الأثمان، فقد بينت وزارة المالية العراقية ميزانية عام ١٩٥٧ ، وأسباب الزيادة الكبيرة في الاستيرادات ، وتقلص الصادرات ونسبتها على النحو الاتي[٦٠]:

اولاً : ارتفاع الأرقام القياسية للإنتاج العالمي، بإعادة تنظيم القوى الإنتاجية في دول أوربا واليابان .

ثانياً : مشاريع الأعمار في العراق .

ثالثاً : تشجيع الحكومة للاستيراد الصناعي .

رابعاً : تراكم الأرصدة بالعملات الأجنبية من (٥٠,٥٠٠,٠٠٠) دينار في عام ١٩٥١إلى (١٣١,٤٠٠,٠٠٠) دينار عام ١٩٥٦.

خامساً : تخفيف حدة التضخم بتشجيع الاستيراد ، وتسهيل إجازات الاستيراد والتحويل الخارجي والتعريفة الكمركية .

سادساً : ضبط تجارة التصدير في حدود كفاية الحاجة المحلية.

ازداد العجز في الميزان التجاري في عامي ١٩٥٢–١٩٥٣، وكان السبب في ذلك هو بدء نشاط مجلس الأعمار العراقي ونموه ، والعودة إلى سياسة التسيب التجاري ، التي سببت عدم اهتمام الدول الأجنبية بشراء المحاصيل العراقية مادامت صادراتها تدخل العراق بدون قيد أو شرط ، وتميزت هذه الفترة بعدم زيادة الصادرات العراقية ، مع زيادة مطردة في الاستيرادات العراقية بلغت في عام ١٩٥٧ أربع أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٥٠ ، أما تجارة الترانسيت فقد حافظت على مستواها الثابت في اغلب السنيين الأخيرة لهذه الفترة[٦١].

ويمكن تأشير عدد من الملاحظات على التجارة الخارجية للعراق في عقد الخمسينات منها[٦٢]:

اولاً : أن الصادرات العراقية تشمل البترول، ومنتجات نباتية وحيوانية.

ثانياً: تذبذب الإنتاج الزراعي والحيواني نظراً للظروف المناخية المتقلبة في العراق ، ، وتبعا لذلك فقد تذبذبت الصادرات العراقية.

ثالثاً : تمثلت الواردات في المواد التي لا ينتجها العراق مثل (السكر والشاي والقهوة والبن وغيرها ) ، والمنسوجات القطنية والصوفية والحريرية ، والمواد الكيمياوية والورق والآلات والحديد والصلب والسمنت والخشب وغيرها).

رابعاً : انتعاش تجارة الترانسيت العراقية ذات الأهمية الكبرى للاقتصاد العراقي بسبب الموقع الجغرافي للعراق ، ومجاورة سوريا وتركيا وإيران له ، وموقعه على الخليج العربي.

خامساً : ازدياد استيرادات السلع الاستهلاكية من (٢٢) مليون دينار عراقي في عام ١٩٥٣ إلى (٦٠) مليون دينار عراقي في نهاية الخمسينات ، بينما ارتفعت قيمة الاستيرادات من السلع الأوربية خلال الفترة ذاتها من (٢٣) إلى (٤٤) مليون دينار عراقي.

وقد اشارت معظم الدراسات التاريخية ، عن تقدم العراق الاقتصادي في عام ١٩٥٤ ذكر فيه : (( يصح اعتبار عام ١٩٥٤ عام رخاء وتقدم في العراق ، على الرغم من الفيضان العظيم الذي عرض البلاد للخطر، والكساد الذي خيم على الأسواق في بعض المواسم ، فقد أخذت المبالغ الجسيمة التي أنفقها مجلس الأعمار تعمل عملها فيتنشيط الحركة الاقتصادية ، وتشغيل الأيدي العاطلة ، ورفع القوة الشرائية لدى طبقات الشعب ، ونشطت التجارة الخارجية نشاطاً ظاهراً ، كما انتعشت حركة العمران ، وتأسيس الشركات والمشاريع الإنشائية والصناعية ، واستمر توافد الأجانب على العراق للعمل فيه ، وما يزال النفط في مقدمة المواد التي تهيئ الأموال اللازمة لهذا الانتعاش الاقتصادي ))[٦٣].

ومما يؤخذ على الاقتصاد العراقي منذ أوائل الخمسينات ، ارتباطه بالقطاع النفطي المحرك الأساس والمحدد لمعالم الاقتصاد العراقي ، وقد انعكس هذا على قطاع التجارة الخارجية ، حيث أصبحت معظم الصادرات العراقية تتألف من النفط الخام ، وكان لهذا الانعكاس أثره المباشر في وجود عجز مزمن في الميزان التجاري ( *باستثناء النفط* ) ، كما أن سياسة الوزارات التي تعاقبت على العراق اكتفت بصادرات النفط الخام ، وأهملت تشجيع الصادرات الغير نفطية ، لعدم تحديدها معايير التنمية الاقتصادية ،وإهمال القطاع التجاري ، فضلاً عن عدم تشجيعها لاستثمارات الصناعات البديلة للمستوردات ، إضافة لركود الإنتاج الزراعي والحيواني خلال الخمسينات ، مما كان له الأثر الواضح في هبوط الصادرات العراقية ، وفتح باب الاستيرادات من الخارج لسد الفجوة المتزايدة في زيادة الطلب الاستهلاكي وبين الإنتاج المحلي[٦٤].

وساهمت بعض الأحداث الخارجية في التأثير على تجارة العراق الخارجية المرتبطة بالنفط ، ومنها تأميم النفط الايراني (١٩٥١-١٩٥٢) ، إذ أن الظروف السياسية التي أحاطت بإنتاج النفط وتصديره من إيران ، شجعت الشركات المستثمرة في العراق على مضاعفة جهودها في استخراج النفط العراقي ، ومد أنابيب النفط إلى المنافذ البحرية[٦٥] . وبذلك زادت كميات النفط المصدرة من (٧,٩٥١,٥٩٤) طناً عام ١٩٥١ إلى ( ٢٧,٠٠٥,٤١٢ ) طناً في عام ١٩٥٣[٦٦]. وكذلك انعكاسات تأميم قناة السويس ، والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، وكان للحدث الأخير ، وما تبعه من نسف لأنابيب ومحطات ضخ النفط العراقي إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط ، أثره الكبير في انخفاض كميات النفط المصدرة خلال عامي ١٩٥٦و١٩٥٧، إذا ما قورنت بالكميات المصدرة بين عامي ١٩٥٥و ١٩٥٨[٦٧].

كما أدت سياسة الاستيراد الحر التي اتبعها العراق في عقد الخمسينات، إلى خلق أنماط من سلع الاستهلاك المستوردة، والتي لا تتناسب مع مرحلة النمو الاقتصادي، ويكمن السبب في ذلك إلى مكافحة سياسة التضخم وارتفاع الأسعار بعد نمو عوائد النفط، وخلق قوة شرائية غير متوازنة تفوق الزيادة في نمو الإنتاج القومي. وهكذا فقد كان استيراد اغلب المواد غير خاضع لإجازات الاستيرادات خلال الخمسينات ، لذلك نجد أن التوسع في الاستيرادات لم يكن موجهاً لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ، (١٩٥٢-١٩٥٨) ، وان صادرات العراق(غير النفطية ) ، لم تشكل إلا نسبة ضئيلة ، فيما شكلت الصادرات النفطية ارتفاعاً كبيراً من نسبة إجمالي الصادرات العراقية ، أما الاستيرادات ( باستثناء استيرادات شركات النفط ) ، فقد ازدادت نسبتها وأحدثت عجزاً في الميزان التجاري ، على عكس استيرادات شركات النفط التي انخفضت نسبتها ، كذلك أن تركيب التجارة الخارجية ( الصادرات والاستيرادات ) خلال تلك الفترة يدلل على ضعف السياسة التجارية ، تجاه

متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق ، فضلاً عن ضعف السياسة التجارية ، فقد خلقت السياسة تلك أوضاعا من شأنها زيادة استثمار رؤوس الاموال في القطاع التجاري دون القطاعات الإنتاجية الأخرى ، وفي هذا الصدد يشير الباحث عبد الأمير العبود في مقال نشرته مجلة القانون والاقتصاد والتي تصدر عن جامعة البصرة ، مبرراً فيه أسباب قيام الاحتكار الحكومي للتجارة الخارجية لعمليات التجارة الخارجية في العراق امراً ضرورياً ، لان حوالي ربع الدخل القومي يصرف في الخارج للحصول على السلع الأجنبية عن طريق الاستيراد ، وان ما سيقارب ربع الدخل القومي يستحصل من الخارج عن طريق التصدير ، وان ما يقارب نحو نصف الدخل القومي يستحصل من النفط [٦٨].

ولا بد من الإشارة الى طرق المواصلات التجارية، ودور المنافذ البرية والبحرية في، خدمة التجارة الخارجية للعراق أهمية المنافذ البحرية قياساً إلى المنافذ البرية من مجموع التجارة الخارجية، حيث بلغت النسبة المئوية للمنافذ البحرية أربعة أضعاف المنافذ البرية من مجموع التجارة الخارجية للعراق للفترة (١٩٥١–١٩٥٨). ويتبين من خلاله مدى ضآلة نسبة التجارة البرية قياساً للتجارة البحرية، والذي له انعكاسات على علاقات العراق التجارية مع دول العالم[٦٩] .

**أهم النتائج التي توصل اليها الباحث :**

اوضحت الدراسة ان التجارة تمثل الشريان الحيوي الذي يوصل الاقتصاد العراقي باقتصاديات الدول العالمية ومثلت ظاهرة اختلال الميزان التجاري مشكلة واضحة في بنية الاقتصاد العراقي خلال فترة العشرينيات من القرن العشرين ، فكان العجز واضحا بين قيمة الاستيراد والتصدير ، واتضح لنا الاسباب الاساسية لهذه الظاهرة التي تتمثل بحداثة الدولة اولا ، وقلة خبرة اجهزتها الادارية المتخصصة، وافتقارها للبنى الاساسية ثانيا والتخلف في الانتاج الزراعي والصناعي وامتازت تجارة العراق الخارجية بسيطرة بريطانيا على الاستيراد والتصدير من العراق واليه ، ثم الهند وبقية الدول الاخرى ، وشملت معظم استيرادات العراق من بريطانيا الاقمشة القطنية والصوفية والحريرية بانواعها ، والالات ومواد البناء ، اما الهند فكانت الاستيرادات تشمل البن والشاي والصابون ، اما صادرات العراق الرئيسية تنحصر في الانتاج الزراعي المتمثل بالتمور، والانتاج الحيواني المتمثل بالجلود والاصواف .

وكشفت الدراسة الاسباب الخارجية والداخلية التي أدت الى تدهور التجارة في العراق في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين منها: التقلبات التي طرأت على سعر الباون وهبوطه، الامر الذي نجم عنه اثار سلبية كبيرة على البلدان المرتبطة في تعاملاتها التجارية بالباون جمعيها ، والعراق كان من بينها ، ولجوء معظم الدول الى زيادة الرسوم الكمركية على السلع الواردة اليها في محاولة منها حماية منتوجاتها المحلية واحتكار ايران تجارتها الخارجية وتحديدها مقدار الصادرات والواردات واستمرارها بمنع الحوالات الى العراق اثر كبير في تدهور التجارة منها واليها . وعدم عقد اتفاقيات تجارية وكمركية للعراق مع البلدان المجاورة.

وبيّنت الدراسة اثار الحرب العالمية الثانية على التجارة العراقية، فقد انقطعت معظم طرق المواصلات بين الشرق والغرب، وأصبحت القوافل التجارية معرضة للهجوم، فضلاً عن تحديد حمولة السفن المخصصة للإنتاج والاستهلاك المدني من جهة، والى جمود معظم الإنتاج المدني لانشغال الدول المصدرة بالإنتاج الحربي.

واوضحت الدراسة على الرغم من بعد العراق عن ميادين الحرب، إلا انه تحمل مختلف النتائج الاقتصادية والمالية المترتبة عليها ،وفي مقدمتها أزمة التموين والتضخم النقدي، والذي يعود إلى عاملين رئيسين هما : زيادة نفقات الجيش البريطاني في العراق بعد الاحتلال الثاني عام ١٩٤١، وانخفاض حجم الاستيراد بسبب ظروف الحرب ،وعدم مرونة وسائل الإنتاج المحلي لمتغيرات الطلب على السلع التجارية وجراء ذلك فقدت تجارة الاستيراد العراقية (٤٥%) من مصادرها الرئيسة، وتعذر تعويضها من الدول الأخرى.

وكشفت الدراسة السياسة التجارية للعراق في مرحلة الخمسينات، بأنها كانت تتجه نحو سد الحاجات المحلية من السلع الغذائية وغير المصنعة والمستوردة، وبعض السلع الأوربية الرأسمالية الخاصة لمتطلبات برنامج الأعمار العراقي

وشركات النفط الأجنبية، مما كان لها الأثر السلبي على التجارة الخارجية للعراق، ومن ثم على العلاقات التجارية بين العراق والدول المجاورة. ويلاحظ من منهاج مجلس الأعمار عدم تخصيص أي مبالغ لتطوير القطاع التجاري، على اعتبار أن توسع القطاعين الزراعي والصناعي، والسدود والطرق مرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بالقطاع التجاري، التي تهدف مجتمعة إلى نمو وتقدم الاقتصاد العراقي.

أن أية دولة نامية تبتغي تحقيق معدلات اقتصادية سريعة النمو، واستغلال الاستثمارات، لابد لها من نهج أسلوب التخطيط التنموي، ونجاح هذا الأسلوب يتوقف على حجم وقيادة القطاع العام للاقتصاد الوطني في تلك الدولة.

## هوامش البحث

الهوامش :

(١) السامرائي ، سعيد عبود : الاقتصاد العراقي الحديث دارسة تحليلية في هيكل الاقتصاد العراقي وآفاق تطوره ، (بغداد ،١٩٨٢) ص ٢٨٩.
(٢) نخبة من الباحثين العراقيين : حضارة العراق ،ج١٢ ،(بغداد ، ١٩٨٥)، ص١٥٣-١٥٤.
(٣) السكوني ، ناطق : مدى التقدم الاقتصادي في العراق، (بغداد ،١٩٦٠) ، ص ٣ ؛ السامرائي ، سعيد عبود : اقتصاديات العراق ، (بغداد ، ١٩٧٠) ، ص ٩.
(٤) الجواهري ، عماد احمد : تاريخ مشكلة الاراضي في العراق دراسة في التطوارت العامة ، (بغداد ١٩٧٨)، ص ٩٢.
(٥) الصوفي ، علي حمزة عباس عثمان : العلاقات التجارية بين العراق وتركيا (١٩٢٦-١٩٥٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ٢٠٠٤ ، ص ٤٢ ؛ جميل ، مظفر حسين : سياسة العراق التجارية ، (القاهرة ،١٩٤٩ )، ص ٣٢ -٣٤ ، الجليلي ، عبد الرحمن : محاضرات في اقتصاديات العراق ، (بغداد ،١٩٥٥) ، ص ٨٣-٨٤ .
(٦) الصوفي : المصدر السابق ، ص ٤٣-٤٥ .
(٧) فوستر ، هنري : نشاة العراق الحديث ترجمة : سليم طه التكريتي ، ج٢ ، (منشورات الفجر ، بغداد ١٩٨٩) ، ص ٤١١-٤١٣.
(٨) الصوفي : المصدر السابق ، ص ٤٦ .
(٩) فوستر : المصدر السابق ، ص ٤١٣ .
(١٠) العبادي ، احمد عويدي : مقدمة لدراسة العشائر الاردنية ١٩٢١ -١٩٨٤ (عمان ، ١٩٨٤) ، ص١٩١؛ الصوفي : المصدر السابق ، ص ٤٩.
(١١) الصوفي : المصدر السابق ، ص٧٢ .
(١٢) نخبة من الباحثين : المصدر السابق ، ص ١٦٩ -١٧٠
(١٣) مجلة الجمعية الجغرافية العراقية : قضية الضرائب الداخلية والقيود الكمركية الاجنبية ، المجلد الخامس بغداد ، حزيران ١٩٦٩ ، ص ٧٩ ؛ مجلة غرفة تجارة بغداد : تصدير التمور العراقية الى تركيا ، العدد (١) ، السنة الثانية ، بغداد كانون الثاني ١٩٣٩ ، ص ٥٢- ٥٣ ، الصوفي : المصدر السابق ، ص ٧٧-٧٨ .
(١٤) مجلة الشرق الادنى : علاقات العراق مع الدول المجاورة ، العدد ٣٢ ، السنة الاولى ،القاهرة ١٩٢٨ ، ص ٢٠.
(١٥) حسن ، محمد سلمان : التطور الاقتصادي في العراق ،(منشوارت المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٥) ، ص ٣٥٧ -٣٥٩.
(١٦) احمد ، كمال مظهر : صفحات من تاريخ العراق المعاصر دارسات تحليلية ، (منشوارت مكتبة البدليسي ، بغداد ،١٩٨٧) ، ص ٨٧ -٨٩ .
(١٧) الصوفي : المصدر السابق ،ص ٨٤.
(١٨) الخفاجي ، مشتاق طالب حسين : العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاداب ، جامعة الكوفة ،٢٠٠١) ، ص ١٠٦-١١٠.
(١٩) المصدر نفسه، ص ١١١ -١١٢ .
(٢٠) جريدة العراق ، العدد (٢٩١٥)، تشرين الثاني ١٩٢٩.
(٢١) الصوفي : المصدر السابق ،ص ٨٥-٨٧.
(٢٢) المصدر نفسه ، ص٨٧.
(٢٣) احمد ، كمال مظهر : العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، مجلة افاق عربية العدد (٧) ، بغداد ، ١٩٨٣، ص٢٢.
(٢٤) احمد : صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، ص٩٩.
(٢٥) الخفاجي : المصدر السابق ، ١٧٧-١٧٩.
(٢٦) الصوفي : الصدر السابق ، ص٨٩-٩١.
(*)وكلاء التاج أو ( مؤسسة وكلاء التاج البريطاني للمستعمرات ) : مهمتها تزويد المستعمرات بكل ما تحتاجه من معدات ولوازم بريطانية مقابل اجور معينة ، ودفع رواتب الموظفين البريطانيين نيابة عن الحكومة العراقية ، وربط السوق العراقية ببريطانيا . الصوفي : الصدر السابق ، ص٩٠.
(٢٧) احمد : صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، ص١١٥.
(٢٨)سليمان ، حكمت سامي : نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية ، ( منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ، ١٩٧٩) ، ص١٠٦.
(٢٩) السامرائي، سعيد عبود : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي ، (النجف ، ١٩٧٣) ، ص١٣١.
(٣٠) الصوفي : الصدر السابق ، ص١١٢-١١٣.
(٣١)المصدر نفسه ، ص١١٤.
(٣٢) بلال، عبد الحميد : الجغرافية الاقتصادية وشؤون العراق التجارية والاقتصادية ( بغداد، ١٩٤٥م ) ص٢٣٢ .
(٣٣) كاتلين ،لانكلي : تصنيع العراق ، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني ، (بغداد ، ١٩٦٣) ، ص١٢٨-١٢٩.
(٣٤) الدوري ، امجد خضير محمد : التطور الصناعي في العراق ١٩٥٨-١٩٧٩داسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٤، ص٢٧-٢٨.
(٣٥) الصوفي : الصدر السابق ، ص١١٢-١١٣.
(٣٦) المصدر نفسه ، ص١١٧-١١٨.
(٣٧) احمد ، كمال مظهر : تاريخ ايران الحديث ، ( بغداد ، ١٩٨٥) ، ص١٥٦.
(٣٨) الصوفي : المصدر السابق ، ص١٢١.
(٣٩) ـ حقي عبد الكريم : تاريخ الحرب العالمية الثانية١٩٣٩-١٩٤٥م ، ج٢ ،( بغداد ، ١٩٥٧م ) .
(٤٠) كيرك، جورج : الشرق الاوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، ترجمة : سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي ، ( بغداد ، ١٩٩٠م ) ص ٦ .
(٤١) لونكريك ، ستيفن همسلي ، العراق الحديث من ١٩٠٠- ١٩٥٠ ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، ج٢ ، ( بغداد ، ١٩٨٨م ) ، ص ٤٥١.
(٤٢) احمد ، ابراهيم خليل : تاريخ العراق المعاصر ، (الموصل ، ١٩٨٩) ، ص١٢٢؛ الحسني ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٦ ، ط٤ (بيروت ، ١٩٧٤ ) ص ٨٣ .
(٤٣) الصوفي : الصدر السابق ، ص١٣٧-١٤٢.
(٤٤) ابو علية ، عبد الفتاح حسن : تاريخ الامريكتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الامريكية ، منشورات دار المريخ ، الرياض ، ١٩٨٧)، ص١٧٨-١٨٠.
(٤٥) الصوفي : المصدر السابق ، ص١٤٣-١٤٤.

(٤٦) الحبيب : عبد الرحمن : محاضرات في تطور تجارة العراق ، ( القاهرة ، ١٩٦٧) ، ص ٧٣ .
(٤٧) احمد عبد الباقي واخرون ، جغرافية العراق والبلاد العربية ، ط١ ( بغداد : ١٩٤٧م ) ص ١٠٣ ؛ الصوفي : الصدر السابق ،ص١٤٦-١٤٧.
(٤٨)الحبيب: المصدر السابق ، ص ٧٣ .
(٤٩) الصوفي : الصدر السابق ،ص١٤٧-١٤٨.
(*) المنطقة الإسترلينية: مصطلح اطلق لاول مرة رسميا في تشرين الاول ١٩٣٩ ، واستعمل في التشريع البريطاني في تموز ١٩٤٠ ،وهناك اختلاف كبير بين المنطقة الاسترلينية تختلف عن الكتلة الاسترلينية ، فالكتلة الاسترلينية تضم بلاداً لا تخضع لبريطانيا سياسياً مثل الدول الاسكندنافية ، اما المنطقة الاسترلينية فقد اقتصرت على البلاد التابعة للامبراطورية البريطانية ، وعلى البلاد التي كانت خاضعة لبريطانيا سياسياً في السابق مثل العراق ومصر ، وان الجنيه الاسترليني كان يتمتع في ظل الكتلة بحرية التحول إلى العملات الأخرى ، بينما نجده في ظل المنطقة قد فقد خاصية التحول إلى عملات البلاد غير الاعضاء في هذه المنطقة ، ، وهكذ يتضح آلف الكتلة الاسترلينية كانت تقوم على حرية الصرف وحرية انتقال رؤوس الاموال وحرية التجارة ، بينما تقوم المنطقة الاسترلينية على الرقابة على الصرف وعلى تقييد التجارة ، وتقييد انتقال رؤوس الاموال بين دول المنطقة والدول الأخرى ، ومما هو جدير بالذكر ان الغاء الكتلة الاسترلينية ودخول العراق عضواً في المنطقة الاسترلينية ما بين عامي ١٩٣٩-١٩٥٩ لم يغير ذلك من مركز الاقتصاد العراقي غير تفاقم تبعيته النقدية ، ينظر :
ـ سعيد عبود السامرائي ، العراق والمنطقة الاسترلينية ( بغداد : ١٩٦٠ ) ص ص ٢٩ ــ٣٠.
(٥٠)الحسني ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، (بيروت ، ١٩٧٤ ) ص ١٩٤-١٩٥؛ الصوفي : المصدر لسابق ، ص٢٣٧.
(٥١)المصدر نفسه : ص٢٣٧-٢٣٨.
(٥٢) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٢٣٥٠) ، ٤ آذار ١٩٤٦ ؛ الصوفي : المصدر لسابق ، ص٢٣٧.
(٥٣) مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج ١، ج٢ ، كانون الثاني ، شباط ١٩٤٦م ، ص ص ٥٨-٥٩ ؛جريدة صوت الأحرار ، العدد (٣٧) ، ١١ حزيران ١٩٤٦؛ الصوفي : المصدر لسابق ، ص٢٣٨- ٢٣٩.
(٥٤) لونكريك : العراق الحديث من ١٩٠٠- ١٩٥٠، ص٥٩٢.
(٥٥) المصدر نفسه .
(٥٦) الدوري : المصدر السابق ، ص٤٥-٤٦.
(٥٧) لونكريك : العراق الحديث من ١٩٠٠- ١٩٥٠، ص٦٠٠-٦٠١.
(٥٨) للمزيد من التفاصيل ينظر: صادق حسين الزيدي : سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق ، ( بغداد، ٢٠٠٩) ، ص٢٠٧-٢٠٩؛ الصوفي : المصدر لسابق ، ص٢٥٢-٢٥٣.
(٥٩) بينروز ، اديث وائي ايف : العراق في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسي ،(منشورات الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٩)، ص٢٨٦-٢٨٨؛ الدوري : المصدر السابق ، ص٥٦.
(٦٠) الصوفي : المصدر لسابق ، ص٢٥٤.
(٦١) الحبيب: المصدر السابق ، ص ٧٦ .
(٦٢) لونكريك : العراق الحديث من ١٩٠٠- ١٩٥٠، ص٦٠١؛ الصوفي : المصدر لسابق ، ص٢٥٥.
(٦٣) جريدة الزمان ، العدد (٥٢٤٣ ) ، ١٩ كانون الثاني ١٩٥٥.
(٦٤) شرايحة ، وديع : تخطيط التجارة الخارجية ، ( الاردن : ١٩٧٥ ) ، ص٧٥ .
(٦٥) احمد: تاريخ ايران الحديث ، ص١٧٣-١٨٤.
(٦٦) الصوفي : المصدر لسابق ، ص٢٥٦.
(٦٧)رضوان ، السياسة الصهيونية تجاه البحر الاحمر ومضيق باب المندب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣، ص٥٨-٩٤.
(٦٨) الصوفي : المصدر لسابق ، ص٢٥٧.
(٦٩) المصدر نفسه ، ص٢٥٨.

**المصادر**


- الجليلي ، عبد الرحمن : محاضرات في اقتصاديات العراق ، (بغداد ،١٩٥٥) ٨٤ .
- الجواهري ، عماد احمد : تاريخ مشكلة الاراضي في العراق دراسة في التطوارت العامة ، (بغداد ١٩٧٨)، ص ٩٢.
- ابو علية ، عبد الفتاح حسن : تاريخ الامريكتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الامريكية ، منشورات دار المريخ ، الرياض ، ١٩٨٧).
- الحبيب : عبد الرحمن : محاضرات في تطور تجارة العراق ، ( القاهرة ، ١٩٦٧).
- الحسني ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٦ ، ج٧ ، (بيروت ، ١٩٧٤ ) .
- احمد ، كمال مظهر : صفحات من تاريخ العراق المعاصر دارسات تحليلية ، (منشوارت مكتبة البدليسي ، بغداد ،١٩٨٧) .
- ــــــــــــــــــ: تاريخ ايران الحديث ، ( بغداد ، ١٩٨٥) ، ص١٧٣-١٨٤.
- احمد ، ابراهيم خليل : تاريخ العراق المعاصر ، (الموصل ، ١٩٨٩) .
- احمد عبد الباقي واخرون ، جغرافية العراق والبلاد العربية ، ط١ ( بغداد : ١٩٤٧ ) .
- السامرائي، سعيد عبود : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي ، (النجف ، ١٩٧٣) .
- ــــــــــــــــــ : اقتصاد العراقي الحديث دارسة تحليلية في هيكل الاقتصاد العراقي وآفاق تطوره ، (بغداد ،١٩٨٢) ص ٢٨٩.
- السكوني ، ناطق : مدى التقدم الاقتصادي في العراق، (بغداد ،١٩٦٠) .
- العبادي ، احمد عويدي : مقدمة لدراسة العشائر الاردنية ١٩٢١ -١٩٨٤ ، (عمان ، ١٩٨٤) .
- بلال، عبد الحميد : الجغرافية الاقتصادية وشؤون العراق التجارية والاقتصادية ( بغداد، ١٩٤٥).
- بينروز ، اديث وائي ايف : العراق في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسي ،(منشورات الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٩).
- جميل ، مظفر حسين : سياسة العراق التجارية ، (القاهرة ،١٩٤٩ ).
- حقي عبد الكريم : تاريخ الحرب العالمية الثانية١٩٣٩-١٩٤٥م ، ج٢ ،( بغداد ، ١٩٥٧) .
- حسن ، محمد سلمان : التطور الاقتصادي في العراق ،(منشوارت المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٥).
- سليمان ، حكمت سامي : نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية ، ( منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ، ١٩٧٩) .
- شرايحة ، وديع : تخطيط التجارة الخارجية ، ( الاردن : ١٩٧٥ ) .
- صادق حسين الزيدي : سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق ، ( بغداد، ٢٠٠٩).
- فوستر ، هنري : نشاة العراق الحديث ترجمة : سليم طه التكريتي ، ج٢ ، (منشورات الفجر ، بغداد ١٩٨٩) .

- كاثلين ،لانكلي : تصنيع العراق ، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني ، (بغداد ، ١٩٦٣) .
- كيرك، جورج : الشرق الاوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، ترجمة : سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي ، ( بغداد ، ١٩٩٠ ).
- لونكريك ، ستيفن همسلي ، العراق الحديث من ١٩٠٠- ١٩٥٠ ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، ج٢ ، ( بغداد ، ١٩٨٨) .
- نخبة من الباحثين العراقيين : حضارة العراق ،ج١٢ ،(بغداد ، ١٩٨٥).

ثانيا : الرسائل والاطاريح الجامعية :

- الخفاجي ، مشتاق طالب حسين : العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاداب ، جامعة الكوفة ،٢٠٠١) .
- الدوري ، امجد خضير محمد : التطور الصناعي في العراق ١٩٥٨-١٩٧٩داسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٤.
- رضوان ، السياسة الصهيونية تجاه البحر الاحمر ومضيق باب المندب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣.
- الصوفي ، علي حمزة عباس عثمان : العلاقات التجارية بين العراق وتركيا (١٩٢٦-١٩٥٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ٢٠٠٤ .

**ثالثاً : الدوريات :**

**اولاً : المجلات :**

- احمد ، كمال مظهر : العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، مجلة افاق عربية العدد (٧) ، بغداد ، ١٩٨٣.
- مجلة الجمعية الجغرافية العراقية : قضية الضرائب الداخلية والقيود الكمركية الاجنبية ، المجلد الخامس بغداد ، حزيران ١٩٦٩ .
- مجلة الشرق الادنى : علاقات العراق مع الدول المجاورة ، العدد ٣٢ ، السنة الاولى،القاهرة ١٩٢٨ ، .
- مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج ١، ج٢ ، كانون الثاني ، شباط ١٩٤٦.
- مجلة غرفة تجارة بغداد : تصدير التمور العراقية الى تركيا ، العدد (١) ، السنة الثانية ، بغداد كانون الثاني ١٩٣٩ .

**ثانياً : الجرائد :**

- جريدة الزمان ، العدد (٥٢٤٣ ) ، ١٩ كانون الثاني ١٩٥٥.
- جريدة صوت الأحرار ، العدد (٣٧) ، ١١ حزيران ١٩٤٦.
- جريدة العراق ، العدد (٢٩١٥)، تشرين الثاني ١٩٢٩.
- جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٢٣٥٠) ، ٤ آذار ١٩٤٦ .


**Sources**


- Aljalili , eabd alrrahmn : *muhadarat fi aiqtisadiat aleiraq*[lectures in economics Iraq ] , (baghdad ,1955) 84 .
- Aljawahiri , eimad 'ahmad : tarikh mushkilat al'aradi fi aleiraq dirasatan fi alttatawart aleammat[History of the land problem of in Iraq study at the developments as the public] , (bghdad 1978), s 92.
- Abu ealiat , eabd alfattah hasan : tarikh alamriktyn walttakwin alssiasi lilwilayat almuttahidat al'amrikiat[the history of the Americas and the political configuration of the United States of America] , mnshurat dar almirrikh , alrriad , 1987).
- Alhabib : eabd alrruhmn : muhadarat fi tatawwur tijarat aleiraq[Lectures in the development of Iraq's trade] ,(Cairo, 1967).
- Alhusni , eabd alrrzzaq , tarikh alwizarat aleiraqiat [the history of the Iraqi ministries], part 6 , part 7 , (Beirut , 1974 ) .
- 'ahmad , kamal mazhar : safahat min tarikh aleiraq almueasir darisat tahliliat[Pages of the history of modern Iraq analytical studies] , (publication of maktabat albadlisi , baghdad ,1987) .
- : tarikh 'iiran alhadith [the modern history of Iran], ( baghdad , 1985) , p 173-184.
- Ahmad , 'iibrahim khalil : tarikh aleiraq almueasir[the history of modern Iraq], (Mosul , 1989) .
- Ahmad eabd albaqi wakharun[and Others] , jughrafiat aleiraq walbilad alearabiat[Iraq's geography and the Arab countries] , Edition 1 ( baghdad : 1947 ) .
- Alssamrayiy, saeid eabbud : muqaddimat fi alttarikh alaiqtisadi aleiraqi[Introduction to the Iraqi economic history] , (Najaf , 1973) .
- : aiqtisad aleiraqi alhadith darasat tahliliat fi haykal alaiqtisad aleiraqi wafaq tatawwarah[Modern analytical study of Iraq's economy in the structure of the Iraqi economy and the prospects for its development] , (baghdad ,1982) p 289.
- Alssakuni , natiq : madaa alttaqaddum alaiqtisadi fi aleiraq[the extent of economic progress in Iraq], (baghdad ,1960) .
- Aleabbadi , 'ahmad ewydy : muqaddimatan lidirasat aleashayir al'urdunniat 1921 - 1984[Introduction to the study of the tribes of Jordan 1921 -1984] , (Amman , 1984) .
- Bilal, eabd alhamid : aljughrafiat alaiqtisadiat washuuwn aleiraq alttijariat walaiqtisadia [geo-economic affairs and trade and economic Iraq ]( baghdad, 1945).
- Binruz , adyth wayiy ayf : aleiraq fi ealaqatih alkharijiat watatawwaratih alddakhiliat 1915-1975[raq's foreign relations and internal developments 1915-1975], trans : eabd almajid hasib alqysy ,(publication of alddar alearabiat lilmawsueat , Beirut , 1989).

❖ Jamil , muzaffar husayn : siasat aleiraq alttijariat [Iraq's Trade Policy], (Cairo ,1949 ).
❖ Haqi eabd alkarim : tarikh alharb alealamiat althanyt1939-1945m[The history of World War II -1945] , part 2 ,( baghdad , 1957) .
❖ Hasan , muhammad salman : alttatawwur alaiqtisadi fi aleiraq[Economic development in Iraq] ,(minshawart almuktabat aleasriat , Beirut, 1965).
❖ Sulayman , hakamat sami : naft aleiraq dirasatan aiqtisadiatan siasiatan[Iraq's oil political-economic study] , (Ministry of Culture publications And the media, Baghdad, 1979.
❖ Sharayihat , wadie : takhtit alttijarat alkharijiat[Foreign Trade Planning, (Jordan: 1975).]
❖ Sadiq husayn alzzidi : siasat alwilayat almuttahidat al'amrikiat tujah aleiraq[US policy toward Iraq ] , ( baghdad, 2009).
❖ fustr , hinri : nashat aleiraq alhadith[The emergence of modern Iraq] trans : salim th altkryty , part 2 , (publication of alfajr , baghdad 1989) .
❖ kathilin ,lankly : tasnie aleiraq [manufacture of Iraq], trans muhammad hamid alttayiy wakhitab sukkar aleani , (baghdad , 1963) .
❖ kirk, jurj : alshrq al'awsat fi 'aeqab alharb alealamiat alththaniat[Middle East in the aftermath of World War II] , trans : salim th altkryty and burhan eabd altkryty , ( baghdad , 1990 ).
❖ lunkrik , stifin hamsali , aleiraq alhadith min 1900- 1950 [modern Iraq from 1900- 1950], translation: salim th altkryty , part 2 , ( baghdad , 1988) .
❖ nukhbat min albahithin aleiraqiiyn : hadarat aleiraq [elite of Iraqi researchers: the civilization of Iraq],j12 ,(bighdad , 1985).

**Second : Theses**

❖ alkhfajy , mishtaq talab husayn : aleiraq fi sanawat al'azmat alaiqtisadiat alealamiat 1929-1933 [Iraq in the years of the global economic crisis 1929-1933], Unpublished Master Thesis (Faculty of Arts, University of Kufa, 2001).
❖ alddawri , 'amjad khadir muhammad : alttatawwur alssinaei fi aleiraq 1958-1979dasat tarikhiat[industrial development in Iraq 1958-1979 historical study], unpublished Master Thesis, Faculty of Education, University of Tikrit 0.2004.
❖ ridwan , alssiasat alssahyuniat tujah albahr al'ahmar wamudiq bab almandab[Zionist policy toward the Red Sea and the Strait of Bab el Mandeb] , unpublished Master Thesis, Faculty of Arts, University of Baghdad 0.2003.
❖ alssufi , eali hamzat eabbas euthman : alealaqat alttijariat bayn aleiraq waturkia (1926-1958)[ Othman trade relations between Turkey and Iraq (1926-1958)] , unpublished Master Thesis, Faculty of Arts, University of Mosul in 2004.

**Third: Periodicals:**

**First: Journals**

❖ 'ahmad , kamal mazhar : aleiraq fi sanawat al'azmat alaiqtisadiat alealamiat 1929-1933[Iraq in the years 1929-1933 global economic crisis], journal of afaq earabiat issue (7) , baghdad , 1983.
❖ Majallat aljameiat aljughrafiat aleiraqiat : qadiat alddarayib alddakhiliat walquyud alkamrakiat al'ajnabiat , almujallid alkhamis baghdad , haziran 1969 .[ Iraqi Geographical Society Journal: the issue of internal taxes and foreign customs restrictions, the fifth volume of Baghdad, in June 1969.]
❖ Majallat alshrq al'adnaa : ealaqat aleiraq mae alddual almujawirat [Iraq's relations with neighboring countries issue 32, the first year, Cairo 1928.].
❖ Majallat ghurfat tijarat baghdad [Baghdad Chamber of Commerce,], part 1, part 2 , kanun alththani , shubat 1946.
❖ Majallat ghurfat tijarat baghdad : tasdir alttamuwwur aleiraqiat 'iilaa turkia[export of Iraqi dates to Turkey], issue (1), the second year, Baghdad in January 1939

❖ **Second: newspapers:**

❖ alzziman newspapers , Issue (5243 ) , 19 January 1955.
❖ sawt al'ahrar newspapers , Issue (37) , June 11, 1946.
❖ aleiraq newspapers , Issue (2915), November 1929.
❖ alwaqayie aleiraqiat Newspapers[Iraqi Official Gazette ], Issue (2350) , 4 adhar 1946